حديث المالية
Hadith El malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي — www.if.org.lb — العدد رقم ١١ - آب ٢٠٠١

الضريبة على القيمة المضافة: خطوة إصلاحية اساسها الثقة والعمل الجماعي


الوزير الاستاذ فؤاد السنيورة

الموضوع الذي أود أن أقدمه لكم في هذا العدد من حديث المالية، هو حديث الساعة الذي يشغل اهتماماتنا في وزارة المالية ويشغل المسؤولين وجميع المواطنين بشكل عام. موضوع سوف ينعكس تطبيقه الجيد بصورة إيجابية على الأوضاع المالية والاقتصادية والنقدية بصورة خاصة ومباشرة، وعلى الوضع والمناخ الاستثماري في البلاد بصورة عامة. هذا الموضوع يتعلق بإحداث الضريبة على القيمة المضافة التي تشكل خطوةً ضروريةً وهامةً من ضمن برنامج عمل الحكومة الهادف إلى إصلاح النظام الضريبي بما في ذلك الإعداد لتطبيق نظام الضريبة الشاملة على دخل الفرد المحقق في لبنان. ويأتي هذا البرنامج من ضمن المسار المالي والاقتصادي القائم على حزمةٍ مترابطة ومتناسقة ومنسجمة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تنشيط حوافز الاستثمار وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى لبنان، وتجنب الآثار التضخمية وانعكاساتها السلبية على الأسعار وتحقيق معدلات نمو مستدام. ويمكن إيجاز هذه النتائج والآثار الإيجابية بالنقاط التالية:

١- الآثار الماكرو اقتصادية

من المتوقع أن يؤدي إحداث هذه الضريبة إلى تحقيق زيادة ملموسة في الإيرادات الضريبية بما يقارب (٤٪) أربعة بالماية من مجموع الناتج المحلي القائم. وسيكون لهذه الضريبة أثر كبير في مجال زيادة إيرادات الخزينة بما يؤدي إلى خفض ملحوظ لعجز الموازنة واحتواء الزيادة في الدين العام وتحسين إدارته لأن الحكومة سوف تخصص حصيلة هذه الضريبة عملياً لخدمة الدين العام، ومن أجل تقليص تكلفة خدمته نتيجة الخفض الكبير المتوقع لعجز الموازنة. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي ويؤدي إلى تحسن تدريجي في معدلات النمو الاقتصادي.

٢- إصلاح هيكلي وانفتاح اقتصادي

يعتبر الأخذ بهذه الضريبة إحدى أهم الخطوات الضرورية نحو إجراء إصلاح هيكلي للنظام الضريبي اللبناني الذي لا يزال يفتقر إلى ضريبة عامة على الاستهلاك، علما أن هذه الضريبة أصبحت من أهم سمات النظم الضريبية في الدول النامية والصناعية على حد سواء. ومع أن ١٢٣ دولة في العالم تعتمد هذه الضريبة وإن تحت تسميات مختلفة في بعض البلدان، يبقى لبنان من الدول القليلة التي لم تأخذ بها حتى الآن.

فالنظام الضريبي اللبناني الحالي يعتمد اعتماداً بالغاً على الضرائب الجمركية التي توفر ما يقارب ٦٠٪ في المئة من حصيلة الإيرادات الضريبية. ولقد أدى غياب ضريبة عامة على الاستهلاك الى الاعتماد الكبير على الرسوم الجمركية بما فيها رسوم الاستهلاك Excise Taxes، وبالتالي إلى ارتفاع في معدل الضريبة الفعلي على الواردات بما يزيد عن ٢٠ في المئة علما أن هذه النسبة تصل إلى حوالي ١٤٪ من دون احتساب ضرائب الاستهلاك.

في هذا العدد

افتتاحية الوزير

تدريب
* ضريبة الدخل والأملاك المبنية
* دورات اللغات
* حلقات عرض ونقاش
* ندوة حول "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند"

جديد وزارة المال
* التحضير لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة في لبنان
* تدريب: الضريبة على القيمة المضافة
* المكننة في وزارة المال - تدريب: المعلوماتية
* تصريح المصارف الجديد
* الرؤية والتعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية

شركاء في التدريب
* ندوة في معهد فيينا - Vienna النمسا
* تدريب كوادر البنك الدولي في المعهد المالي
* معاهد التدريب الفرنسية

بقلم الموظفين
* السياسات الضريبية المرافقة لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة
* مالية النبطية: مالية الصمود
* إنطباعات متدرب

ركن الجمارك
* دورة تدريبية في التقييم الجمركي بحسب اتفاقية "الغات"
* دورة تدريبية حول اتفاقية "كيوتو"
* آراء في تطبيق قانون الجمارك الجديد

ركن المساحة والشؤون العقارية
* إفتتاح بيروت المساحة

حياة الوزارة
* اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ

المكتبة المالية
* جديد المكتبة المالية
* أصداء عن جريدة "المقتطفات الصغيرة"

برعاية



بنك سوسيته جنرال في لبنان

وبالرغم من انخفاض التعرفة الجمركية في نهاية العام ٢٠٠٠، مما أدى إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي إلى حوالي ١٦٪ (١٣٪ من دون احتساب ضرائب الاستهلاك)، لا زالت هذه النسبة تعتبر عالية نسبيا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المجاورة وغيرها في باقي دول العالم. ومن المعروف أن هذه النسبة المرتفعة تعيق الجهود التي يبذلها لبنان للانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حد سواء. وباتت هذه المعدلات المرتفعة تقتضي العمل الجدي على تخفيض معدلاتها بشكل تدريجي.

ومما لا شك فيه أن الضريبة على القيمة المضافة تعكس الحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والمواكبة للتطورات والتحولات الدولية والإقليمية التي يواجهها لبنان ومن معالمها انفتاح الحدود الجغرافية أمام حركة الأفراد والمؤسسات ونشوء التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

٣- عبء ضريبي مقبول وإيراد مرتفع

سوف تفرض الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك كافة الأموال والخدمات على الأراضي اللبنانية وعلى السلع المستوردة. ومن المعروف أن العبء الضريبي (أي نسبة مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي) لا يزال منخفضاً في لبنان بالمقارنة مع الدول المجاورة والدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل. إذ لم يتعد هذا العبء ١٣٪ في عام ٢٠٠٠ في حين انه يزيد عن ٢٠٪ في الدول المماثلة ويتجاوز عتبة الـ ٤٠٪ في الدول الصناعية. وبالتالي، سوف يبقى العبء الضريبي في لبنان منخفض نسبياً حتى مع إدخال هذه الضريبة.

إن ارتفاع مردود الضريبة على القيمة المضافة يعود إلى القاعدة الضريبية الواسعة التي تتناولها وبالتالي فإن توسع هذه القاعدة يحقق بحد ذاته توزيعاً أفضل للعبء الضريبي وتنويعاً أوسع لمصادر الدخل للخزينة.

ويرجع الإيراد المرتفع لهذه الضريبة أيضاً إلى عامل الرقابة الذاتية التي تتيحها الآليات التي تعتمدها هذه الضريبة. فآلية التصريح الدوري وآلية الحسم من شأنهما تمكين الإدارة الضريبية من تحصيل الضريبة بأسرع وقت وأقل كلفة، وبشفافية تفرضها مصلحة المكلفين بعدم التعاطف مع زبائنهم بهدف تخفيف العبء الضريبي عنهم كون هؤلاء المكلفين لا يستطيعون استرداد الضريبة المؤداة على مشترياتهم من سلع ومواد وسيطة وتجهيزات إلا بتقديم المستندات اللازمة لتأكيد البيع ودفع الرسوم. وهكذا، وفي محصلة الأمر، يدفع المستهلك الضريبة وينتفي الدافع المباشر للتهرب منها.

٤- ميزات إيجابية أخرى

تتميز الضريبة على القيمة المضافة بعدالتها وبميزات أخرى أهمها أنها ذات معدل واحد وأنها ضريبة حيادية إذ لا تؤثر سلباً على قرارات الوحدات الاقتصادية لجهة تطوير نشاطاتها الصناعية والتجارية والتسويقية. ولا يحدث تطبيقها بالتالي الأثر السلبي الذي تحدثه باقي أنواع الضرائب على حركة الاستثمار بل بالعكس. فهذه الضريبة تسهم في حث الوحدات الاقتصادية على الانطلاق بمشاريع استثمارية نوعية لكونها لا تؤدي إلى زيادة كلفة الاستثمار بما يعادل قيمة الضريبة المفروضة. فضلاً عن ذلك فإن من ميزات تطبيق هذه الضريبة بالشكل الذي تقترحه الحكومة أن تطبيقها يقتصر في المرحلة الأولى على مبيعات كبار المكلفين. كذلك فإن تطبيقها يتم من دون أية زيادة ملحوظة في الأعباء الإدارية. كما أن الأخذ بها سيحدث تعديلاً تدريجياً في فئات التعرفة الجمركية ويسمح بإعادة النظر ببعض الضرائب غير المباشرة.

وللضريبة على القيمة المضافة آثاراً إيجابية عدة. منها تحفيزها للاستثمار نتيجة عملية حسم الضريبة دون أن يكون لها أي أثر ملحوظ على مؤشر الأسعار الإجمالي. ومن ميزاتها الإيجابية أيضاً أن مراقبتها تساعد في الوقت عينه على إدارة وتفعيل جباية ضريبة الدخل.

٥- كفاية وإنتاجية وإدارة حديثة

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من الضرائب ذات القاعدة العريضة. فتطبيقها من شأنه أن يرفع الكفاية الإنتاجية والإدارية للنظام الضريبي ككل. وسوف يؤدي فرض هذه الضريبة إلى تحسين أكيد في مستوى الالتزام الضريبي كما سيحقق زيادة تلقائية في الإيرادات الضريبية الأخرى ولاسيما ضريبة الدخل نتيجة الصعوبة في الاستمرار في التحايل والتهرب من تأديتها.

كذلك، فان فرض هذه الضريبة سيسهم في رفع مستوى وكفاءة الإدارة الضريبية ككل مما يسهل إجراءات التكليف والتحصيل والفحص والرقابة للتثبت من الالتزام بها من قبل المكلفين ومن قيامهم بتأدية ما يتوجب عليهم للخزينة.

من ناحية أخرى، ستتمكن الإدارة الضريبة، من خلال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، من الأخذ بأحدث أسس الإدارة في مجال التنظيم والتخطيط وإعداد الطاقات البشرية ورفع مستواها الفني والعلمي بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتطورة. وسوف تقوم وزارة المالية من خلال الانطلاقة النوعية في أساليب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بتحديث الإدارة الضريبية ككل وذلك عبر الاستفادة من هذه التجربة لتعميمها على الضرائب الأخرى لا سيما ضريبة الدخل. فما من شك في أن الجو التحديثي سوف لا يتوقف عند إدارة الضريبة على القيمة المضافة بل سيتعداه إلى الإدارات الضريبية الأخرى وغيرها من إدارات وزارة المالية.

وهكذا فإنّ نجاح إدارة الضريبة على القيمة المضافة سيكون الوسيلة المستقبلية والفعالة لتحديث الإدارة الضريبية تحديثاً شمولياً يتناول كافة الضرائب، الأمر الذي من شأنه أن يقدم خدمات أفضل للمواطنين وأن يسهل على المكلفين الالتزام بموجباتهم الضريبية على أكمل وجه وأن يؤمن للخزينة بذات الوقت ما تحتاج إليه من موارد دون اللجوء إلى فرض ضرائب إضافية أو زيادة معدلات الضرائب القائمة.

٦- النجاح عمل مشترك

في ضوء ما تقدم يمكنكم إدراك أهمية هذا العمل الهام والرائد الذي من شانه أن يسهم في معالجة الكثير من مشاكل البلاد الاقتصادية والمالية، ويضع الإدارة المالية على الطريق الصحيح لتحديث وعصرنة جهازها الإداري والمالي.

إنني على ثقة بأنكم وكما عهدتكم في كل مشروع تحديثي وتطويري، ستكونون في تعاملكم مع هذا المشروع بالذات، على مستوى التحدي. وستشاركون بانجاحه بالقدر اللازم من الجدية والمسؤولية والإرتقاء في الأداء. وإنني على ثقة أيضا أنكم ستحسنون الاستجابة لمتطلباته بالمستوى الذي يتوقعه منا المواطنون وكل المعنيين بالشأن العام فيكتب لنا النجاح ونحقق الغاية المرتجاة.

فبوضوح رؤيتنا وبإرادتنا وبجهدنا جميعاً سننجح أيضاً في هذا التحدي.

ضريبة الدخل و الأملاك المبنية



بنتيجة دراسة عملية معمقة مبنية على وقائع ثابتة قام بها المعهد المالي، التابع لوزارة المالية، تبين له أن مديرية الواردات تحتاج أكثر ما تحتاج: إلى زيادة عديد مراقبي الضرائب والمراقبين الرئيسيين ومراقبي التحقق، ذلك في دوائر الضرائب المركزية في بيروت وفي الوحدات الإقليمية في المحافظات. وإلى تنظيم دورات تدريبية لمراقبي الضرائب، الجدد والقدامى منهم على السواء بهدف توحيد الفهم والتطبيق وتجاوز الاختلافات والتلكؤ الحاصل في هذا المجال.

إنطلاقاً من هذه الوقائع عمد المعهد المالي، بعد استشارة المسؤولين في وزارة المالية، إلى وضع برنامج مفصل يؤمن التدريب العملي والتطبيقي لمراقبي الضرائب بعيداً عن إطلاق النظريات والمحاضرات الكلامية لتدارك ما يمكن تداركه آنياً من تحققات ضريبية في ظل النقص الحاصل في ملاكات إدارة الضرائب، ولفتح الباب واسعاً أمام حسن القيام مستقبلاً بالواجبات المرتقبة في حقل التحققات المذكورة، ولتوحيد إجراءات التدقيق الضريبي بين مختلف الوحدات التابعة لمديرية الواردات، المركزية منها والإقليمية.

عرض المعهد برنامجه الذي أعدّ بإشراف السيد اميل ديراني وهو مراقب ضرائب ومفتش مالي متقاعد، على المسؤولين في وزارة المالية فلاقى استحسانا وحصل على موافقتهم عليه، فبادر المعهد إلى تطبيقه بخطى ثابتة واعية.

أما مرتكزات وتفاصيل هذا البرنامج فهي التالية:

١-يتم اختيار المتدربين من بين مراقبي الضرائب الذين مضى على ممارستهم العمل ما لا يقل عن ثلاث سنوات، الأمر الذي يجعل مستوى استفادتهم من التدريب في أعلى درجاته، وإشراك مراقبين معينين حديثاً معهم تأميناً لتدرجهم في مجال عملهم على أن يلتحقوا بدورات خاصة بهم فيما بعد.

٢-يتم انتقاء المدربين من بين رؤساء الوحدات الضريبية والمراقبين الرئيسيين، أصحاب الخبرة والمتمرسون الفاحون في مجالات اختصاصهم الضريبي، المحاسبي منه والقانوني، مضافاً إليهما أصول وأخلاقية التعامل مع المكلفين.

٣-يجري تنظيم نوعين من دورات التدريب:

النوع الأول: تحليلي - عملي يستند إلى شرح وتحليل نصوص قانون ضريبة ما، مادة مادة، مع إعطاء حلول عملية، محاسبية وقانونية، لحالات واقعية يثيرها متدرب لأنه لم يقع أثناء ممارسته مهامه على حل لها، أو حالات يعرضها المدرب الحاضر لعمله بتشعباتها والحلول المناسبة لها.

ويشترك في كل من هذه الدورات ما لا يزيد عن عشرين متدرباً لمدة ست عشرة حلقة (قانون ضريبة الدخل) أو اثنتي عشرة حلقة (قانون ضريبة الأملاك المبنية مثلاً). ذلك وفقاً لما تقتضيه إجراءات التدريب لحسن تنفيذ قانون ضريبة ما.

النوع الثاني: تطبيقي صرف يتميز بإشراك مراقبين إثنين أو ثلاثة جدد، على الأكثر، في مجموعة واحدة يقودها مراقب متمرس صاحب خبرة طويلة فيدربهم على أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق قانون ضريبة الدخل وذلك بدراسة ملفات لمكلفين واقعيين، وتحضير أوراق العمل الإعدادية لدراسة هذه الملفات عملياً على الأرض داخل المؤسسات التي تعود إليها، بخاصة الملفات التي تعود مثلاً لمكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي من مؤسسات تجارية أو صناعية... أو شركات أشخاص وشركات أموال...

ويتم هذا النوع من التدريب تحت إشراف مراقب رئيسي مختص ورئيس الوحدة الضريبية المختصة، وينتقل المراقب المدرب والمراقبون المتدربون بعده إلى المؤسسة صاحبة الملف لإجراء التدقيق محلياً.

تتم أعمال التدريب هذه كافة بإشراف مباشر من كل من مدير المالية العام ومدير الواردات والمسؤولين عن إدارة المعهد المالي بالتعاون والتنسيق مع المفتش المالي السابق إميل ديراني.

هذا، ويخضع كل متدرب منفرداً، في آخر كل دورة، لجلسة تقييم شامل تجريه لجنة مؤلفة من المدربين ومندوب عن المعهد المالي ومنسق الدورات، تنظم بنتيجته بطاقة خاصة يوقعها أعضاء اللجنة وتحفظ في ملف المتدرب.


جلسة التقييم بعد دورات التدريب

شملت أعمال التدريب لغاية تاريخه أصول تدقيق تحققات كل من ضريبة الدخل (ثلاث مجموعات) وضريبة الأملاك المبنية (مجموعة أولى) على أن تتابع الدورات، العائدة لكل من هذين القانونين، لمجموعة بعد أخرى لتشمل أكبر عدد ممكن من مراقبي الضرائب العاملين في هذين الحقلين.

ويقوم المعهد المالي حالياً بإعداد برنامج تدريب لمراقبي رسم الطابع المالي والمراقبين الماليين التابعين لمديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية ينتظر أن يباشر بتنفيذه في أواخر صيف العام ٢٠٠١.

المفتش المالي السابق الأستاذ إميل ديراني

تعليقات

"التدريب هو تعليم موظفين على ممارسة المهنة وهذه فكرة عظيمة، ويجب أن تستمر وتتكرر وصف هذا التدريب بأنه إجتماع لأهل البيت ليقيموا أوضاعهم كي لا نفرق بالعمل الإداري ونسمي أن يلتقي لتقييم العمل وهذه فرصة لتبادل الخبرات وعرض التجارب وتقييم الموظفين أثناء العمل، بغرق الموظف بالمشاكل في المعهد المالي فرصة للإلتقاء والمناقشة.

وأود أن أشير إلى أهمية متابعة الجميع لهذه الدورات والإستفادة منها لوضع تعليمات موحدة تصدر بمذكرات أو قرارات. كذلك أشير إلى أهمية تخصيص ساعات نقاش حول المشاكل التي تظهر لنا واضحة خلال الدورة على ان تنظم مثل حلقات الحوار هذه للجمهور والمكلف وكل شخص يتعامل مع الضرائب. ويجب أن تشرح المسألة العالقة كالإعفاءات مثلاً وإعلام الجمهور بأي تعديلات تطرأ."

الأستاذ سركيس صقر رئيس دائرة ضريبة الدخل

أود أن أضيف على ما قاله الأستاذ سركيس صقر أن أهمية هذا التدريب تكمن في أنه عملي جداً وليس أكاديمي.

السيدة حياة نادر، مراقب رئيسي

الإنفتاح من خلال تعلم اللغة

بدأت دورات اللغتين الفرنسية والإنكليزية في أواخر شباط وأصبحت من النشاطات اليومية في المعهد المالي، حيث شارك الموظفون من كافة الأعمار والمناطق والمديريات ...

تلعب هذه المحاضرات دورا أساسيا في إطار الجهود الهادفة إلى تطوير مهارات موظفي وزارة المالية. والغاية منها التوصل إلى إدارة حديثة تتميز بتملك لغة أجنبية على الأقل.

تغطي دروس اللغة الفرنسية مستوين، الابتدائي والمتوسط، وباشراف أساتذة تابعين للمركز الثقافي الفرنسي. ويسر المعهد المالي أن يعلن أن معظم الموظفين الذين يحضرون دورات التدريب قد تسجلوا للخضوع لإمتحان شهادة الـ DELF التي تصدر عن وزارة التربية الوطنية الفرنسية.

أما دروس اللغة الإنكليزية، فهي تنظم بالتعاون مع AMIDEAST، وتغطي خمسة مستويات (ابتدائي-متوسط-مرحلة متقدمة-دورات متخصصة في اللغة المالية دورات في اللغة الإنكليزية مخصصة لأمينات السر).

لا تنظم هذه الدروس في بيروت فحسب، بل أيضا في طرابلس وزحلة، مما يتيح فرص المشاركة فيها للموظفين في المكاتب الإقليمية تماما كما هي الحال بالنسبة الى الموظف في العاصمة.


الوزير يسلم الشهادات للغة اللإنكليزية

آراء، آراء ...

تابع الموظفون مرحلتين من الصفوف على التوالي معي، وطوال الوقت الذي عرفتهم خلاله، برهنوا عن اهتمام واندفاع شديدين. هؤلاء الموظفون يريدون أن يتعلموا. فهم يطرحون أسئلة عديدة ويطبقون ما تعلموه في عملهم وهذا يخاية الأهمية. ورأيي الشخصي هو أن تأمين استمرارية هذه الدروس هو الأهم لإحراز التقدم.

السيدة هلا رافع، مدرب لغة إنكليزية

يستوعب بعض الموظفين الدروس من دون أي مشكلة فيساعدهم ما يتذكروه من دراستهم للغة الفرنسية في المدرسة. يواجه البعض الآخر مشاكل في الاستيعاب، لا سيما من كانت دراسته في اللغة الإنكليزية. لكن المجموعة تعتبر صفا جديا يحب التعلم والاصطلاح. تبقى مشاكل صغيرة لو أحدث على أوقات دوام الموظفين. لدي اقتراح آخر وهو أن يزداد عدد الموظفين في كل صف لإغناء النقاشات والتمارين الشفهية المبنية على الحوار في المجموعة.

السيدة سابا زو، مدرب لغة فرنسية

في ما يتعلق بمستوى الموظفين وبأجواء المحاضرات التي تلقيها في المعهد المالي، ترى السيدة أمل شهيب أن "على الرغم من أن الموظفين كمجموعة (في هذا الصف) مستقدون، تتفاوت المستويات بينهم. فلدى بعضهم سهولة استيعاب أكثر من الآخرين، وغالبا ما يساعد الموظفون الأقوى في اللغة غيرهم على الفهم ويفسرون لهم القواعد الصعبة. يساعد ذلك على تخطي مشكلة التفاوت البسيط في المستويات. وفي ما يتعلق بتصرف الموظف في الصف، فبالطبع ليس هناك من مشكلة لأنه شخص راشد وواع ويبغي التعلم والتقدم. يبقى من المهم أن يغابر الموظفون في عملهم لأن تعلم اللغة يتطلب مجهودا على المدى الطويل".

السيدة أمل شهيب، مدرب لغة إنكليزية

تعليق بعض الموظفين

استطيع فهم ما يجري في الصف واشعر أن شرح القواعد واضح لكن الشريط الذي تسمعه نجيب على الأسئلة حوله سريع جدا. ويبقى الذي يحب الصعوبة أيضا في التعبير الشفهي لكنني أعمل مع المدربة على التمارين الشفهية وأتمنى أن تحظى هذه المشكلة.

إن دوام التدريبات هو المشكلة بالنسبة إلى هذه الدورات. تبدأ الدورات الساعة ٢،٣٠ أي بعد دوام العمل والعداء، في وقت يكون الموظفون قد تعبوا وتعسوا ولا يستطيعون التركيز. انا أقترح تأجيل الصفوف أو تسبيقها حتى ولو في الصباح أثناء دوام العمل.

المعهد المالي يجيب على التعليقات:

أجابت المسؤولة عن العلاقات الخارجية في المعهد المالي السيدة رلا درويش على تعليقات الموظفين واقتراحات المدربين كما يلي:

"مستحيل تسبيق دوام التدريب إلى الصباح من أجل دورة اختيارية، فينبغي احتساب ساعة للتنقلات بالإضافة إلى ساعتي اللغة، فيتغيب الموظف عن مكتبه ست ساعات اسبوعيا... ولا يمكن ذلك! أما إن كان الموظفون جميعا يفضلون تأخير دوام الدروس فيمكن ذلك لكن يجب استطلاع لآرائهم قبل ذلك.

أما في ما يتعلق باستمرارية الدروس وبعدد الموظفين في الصفوف الذي يقترحون زيادته، فالأهم هو أن يحضر الموظفون المسجلة أسماؤهم كي تستمر الصفوف وتبقى فيها النشاطات البناءة".

حلقات عرض ونقاش

نظمت في الفترة الأخيرة في المعهد المالي حلقات عرض ونقاش عدة، تناولت مواضيع منها تنظيم العمل داخل إدارة ضريبة الدخل، دور وزارة المالية في تسهيل تطبيق قانون المعوقين الجديد، التعريف بمنظمة التجارة العالمية والتحديات التي تطرحها، تطوير السياسات الضريبية، بالإضافة إلى حلقة تعريفية بالمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. كما تم تنظيم حلقتي عرض ونقاش حول قانون الجمارك الجديد (راجع القسم الخاص بالجمارك) وكذلك انعقدت حلقة خصصت لممثلي الدول المانحة حول رؤية الوزارة ومشاريعها الإصلاحية وندوة حول "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند". وهذه الحلقات أداة تدريب فاعلة لأنها تسمح بإلقاء الضوء على مواضيع الحداثة بشكل مركز وسريع.

* اجتماع إدارة ضريبة الدخل في المعهد المالي



ضم لقاء إدارة ضريبة الدخل الذي نظم في المعهد المالي في ٢ آذار ٢٠٠١ كافة الموظفين ورؤساء الدوائر والماليات إلى مدير الواردات السيد وليد الخطيب ومدير المالية العامة السيد ألان بيفاني. الهدف منه عرض التوجهات العامة في مديرية الواردات من تفعيل لخدمة المكلفين وإعادة تأهيل قواعد بيانات المكلّفين وإدخال المعلومات المستخرجة من التصاريح بشكل مفصّل وإلكتروني واستعراض الخطوات التي تم اتخاذها في الفترة الأخيرة بالإضافة الى عرض ونقاش للخطوات المقبلة ومراحل تطبيقها في الوحدات الإقليمية وعرض للتدابير الآيلة إلى إنجاح خطة التحديث لا سيما توفير التجهيزات، وتشكيل فرق عمل متخصصة وتدوير الموظفين وزيادة ساعات العمل وتقييم أداء فريق العمل وإنتاجيته واحترام التسلسل الإداري.

بدأ الاجتماع بكلمة مدير المالية العامة، السيد ألان بيفاني ثم مداخلة مدير الواردات، السيد وليد الخطيب و مداخلة رئيس دائرة ضريبة الدخل، الأستاذ سركيس صقر، ثم ترك المجال لأسئلة الحضور والنقاش.

* حلقة حول قانون خاص بالمعوقين

نظم المعهد المالي في ٣٠ آذار ٢٠٠١ في مبادئ تعاون مع أداة حكومية تعنى بالشأن الاجتماعي، حلقة توجيهية في مواد القانون رقم ٢٢٠ الوارد بالمرسوم رقم ١٨٣٤ تاريخ ٣ كانون الأول ١٩٩٩، والصادر في الجريدة الرسمية رقم ٢٥ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠، والمتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.



هدفت هذه الحلقة إلى تعريف الموظفين المعنيين في وزارة المالية بواقع المعاق والإعاقة في لبنان وشرحت المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية السيدة نعمت كنعان هذا الواقع وربطته بالأسباب الموجبة للقانون ٩٩/٢٢٠ وآليات تنفيذه بفلسفة القانون. كما ألقى خلال الحلقة مدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني كلمة وضّح فيها الهدف من التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة إلى تطبيق القانون ٢٢٠ وإلى تنظيم الحلقات المتخصصة الآيلة إلى تسهيل تعاطي موظفي وزارة المال مع هذا القانون.

وتطرق فريق وزارة الشؤون الاجتماعية للأسباب الموجبة لتعديل نصوص بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بحقوق المعوقين في ما يتعلق بالخدمات الصحية وبخدمات الدعم وإعادة التأهيل والسكن والتعليم والبيئة المؤهلة والعمل والتوظيف. كما جرى عرض نص مواد القانون ٢٢٠ التي تعني مباشرة وزارة المالية.

وفي الختام جرى عرض لماهية ونشاطات برنامج تأمين حقوق المعوقين (Accès et droit) بما فيها الخطة والنتائج المحققة علماً أن هذا المشروع يعتبر الأداة الرئيسة في تنفيذ أحكام القانون ومتابعة شؤون المعوقين.

* حلقة حول منظمة التجارة العالمية

أقام المعهد المالي في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠١ حلقة مناقشة حول نظام التجارة العالمي برعاية وزير المال الأستاذ فؤاد السنيورة، تحدث فيها رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزالة. وكانت كلمة للوزير لفت فيها إلى "الخطوات الجريئة المطلوبة من لبنان لتعزيز العمل العربي المشترك"، داعياً إلى تكتل الدول العربية في إطار السوق المشتركة للتكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات. وقدم أبو غزالة من جهته شرحاً مسهباً لمنظمة التجارة العالمية وكيفية التفاوض معها.

* حلقة حول تطوير السياسات الضريبية



رعى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة حلقة عرض ونقاش حول "السياسات الضريبية وأساليب تطويرها وهيكليتها التنظيمية"، قدمها الخبير الكندي اللبناني الأصل الدكتور ماريو منصور، ونظمها المعهد المالي في ٩ آذار ٢٠٠١ بحضور رئيس جمعية الصناعيين جاك صراف والمسؤول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيف دوسان وعدد من رؤساء المصالح والدوائر والموظفين في وزارة المال. وتحدث الوزير فؤاد السنيورة فعرض السياسة الضريبية في لبنان وتوجهات الحكومة في هذا المجال، لافتاً إلى المنحة الكندية "لمساعدة الحكومة في عصرنة السياسات الضريبية وتحسين الأساليب المتبعة وتدريب العاملين في الإدارة الضريبية لتأمين موارد جديدة للخزينة". أما الدكتور ماريو منصور فقدم شرحاً عن السياسات الضريبية مسلطاً الضوء على طرق استحداثها، بدءاً من الدراسات الأولية حتى تطبيقها ومتابعتها وتقويمها، مستنداً إلى خبرته في الإدارة المالية الكندية.

* حلقة حول معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

نظم المعهد المالي بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين حلقة حول المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في ٥ نيسان ٢٠٠١، تناول خلالها عدد من خبراء المجمع أهمية تطبيق المعايير بحسب الأسس المتبعة عالمياً في الرقابة على أداء مهنة المحاسبة. عرضت خلال الجلسة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وشدد المداخلون على ضرورة تحرير مهنة المحاسبة في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وأخيرا، قبل فتح باب النقاش، تم استعراض البرنامج التأهيلي المحاسبي المهني الدولي.



Merrill Lynch

ندوة "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند"

بالتعاون مع مؤسسة "ميريل لنش" العالمية، عقدت وزارة المالية وبرعاية عمل تحت عنوان "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند اللبنانية" في المعهد المالي، في ١٥ حزيران ٢٠٠١.

افتتح الورشة مدير "ميريل لنش" في لبنان، جان داغر، مرحبا بالحضور وبالتعاون مع الوزارة. ولافتا إلى أهمية هذه الندوة. ثم عرف الوزير الأستاذ فؤاد السنيورة بغرض الندوة وهو مناقشة سبل تطوير السوق الثانوية لسندات اليوروبوند اللبنانية وأساليب تعزيزها. وقال أن عدد إصدارات اليوروبوند بلغ ٢٣ إصدارا حتى الآن، وقيمتها ٧.٥ مليارات دولار. وأشار إلى أن مبادرة تطوير السوق الثانوية ليست محصورة فقط بسندات اليوروبوند، بل تتضمن أيضا سندات الخزينة اللبنانية، وترمي هذه الخطوة إلى تقريب آجال السندات القصيرة الأجل.

كما أكد أن تطوير سوق ثانوية سيطور أصل سوق اليوروبوند في لبنان، وسيفيد النظام المالي عموما في لبنان، فهو دور منفعة كبيرة لدور السيولة والاستقرار، لا للمستثمرين فقط، بل أيضا للمؤسسات عموما. ويسمح وجود سوق ثانوية للمستثمرين بالدخول بسهولة إلى السوق والخروج منها، ويعني فرصا استثمارية أكبر للمؤسسات المالية وللأفراد. وبالتالي، هناك مصلحة مشتركة للمستثمرين والحكومة اللبنانية ووزارة المال والمؤسسات المالية والمصرفية، في تطوير هذه السوق الثانوية. وأشار الوزير السنيورة إلى أن الوزارة تعمل جاهدة لتطوير السوق الثانوية، ومن هذه الجهود نشر المعلومات المالية على شبكة الإنترنت. ونوه السنيورة بجهود مؤسسة "ميريل لنش" لمساعدة الحكومة اللبنانية في تفعيل السوق المالية.

ثم تحدث مستشار الوزير، الدكتور جهاد أزعور، فقال أن زيادة السيولة هي أحد أهداف الدولة، ومن الأغراض الأخرى ضمان الاستقرار المالي وتنويع أدوات الدين، وعدد سبل تحقيق ذلك، ومنها وضع سياسة مالية نشطة واعتماد رؤية إيجابية، واعتماد جهود تسويقية واستراتيجية نشطة. وأكد أزعور ضرورة وجود سوق ثانوية نشطة لليوروبوند اللبنانية.

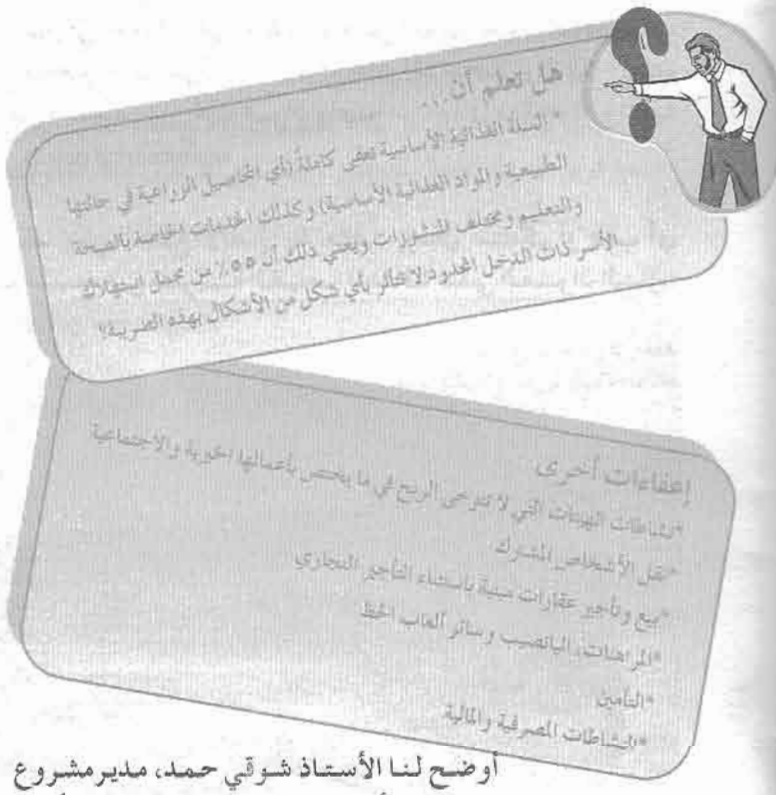
جديد وزارة المالية

الأول من أكتوبر: بدء التسجيل
الأول من كانون الثاني: بدء التطبيق

نعم للضريبة على القيمة المضافة


الأستاذ شوقي حمد

تدخل ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ قريبا (أول كانون الثاني ٢٠٠٢)؛ تتعدد أعمال التحضير وتصعب المهمات، ومنها تحضير مشروع القانون والتنظيم، السياسات الضريبية، الأنظمة والإجراءات، فريق المعلوماتية، دراسات التأثير الاقتصادي، الهيكلية التنظيمية والعملية... نتيجة لذلك يتبين أن تشكيل فرق عمل متعددة هو خير وسيلة لتوزيع المهمات وتنظيم العمل.



أوضح لنا الأستاذ شوقي حمد، مدير مشروع ضريبة القيمة المضافة، هذه المسألة، في لقاء خصصه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بخطة العمل وبالمشاريع المتعلقة بهذه الضريبة (تاريخ ١٩ حزيران ٢٠٠١).

ما هو الوضع الحالي؟ من هم الأشخاص الذين يعملون على تحضير تطبيق هذه الضريبة وكيف ينظمون عملهم؟ هذه هي الأسئلة التي يطرحها الجميع والتي سأحاول التطرق إليها.

يتألف فريق العمل على ضريبة القيمة المضافة حالياً من ٣٥ شخصا (بينما سيبلغ مجموع المسؤولين عن إدارتها ٢٥٠ شخصا) يساندهم مستشارون وخبراء أجانب خلال مهمات معينة. تعمل هذه الموارد البشرية المحلية والأجنبية في كافة المجالات، من التشريع إلى المعلوماتية والسياسات الضريبية، مرورا بتقنيات التوعية والإعلام. يساند الفريق الاتحاد الأوروبي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، خبراء من سنغافورة، بالإضافة إلى الخبرات التي تقدمها إرلندا وبلجكا وفرنسا والدول العربية لا سيما مصر ودول المغرب العربي.

-إلى ماذا توصلنا حتى الآن ؟

في الفريق عشرة وحدات تعمل بتعاون وثيق، وفي ما يلي لمحة عن المهمات التي تتولى القيام بها كل منها:

١-الدراسات والشؤون القانونية:

أقر مجلس الوزراء قانون الضريبة على القيمة المضافة (بتاريخ ٢٠٠١/٦/٧) وأحاله على مجلس النواب، ونأمل أن يناقش خلال الجلسة الاستثنائية الأخيرة. من الهام جدا أن يقر هذا القانون خلال الشهرين القادمين.

٢-دراسات التأثير الاقتصادي:

لقد تم انجاز الدراسات الاقتصادية القطاعية الداخلية وسوف يباشر بعدد من الدراسات الإضافية بالتعاون مع اقتصاديين وخبراء من القطاع الخاص، وذلك للتعمق في بعض مظاهر وقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

٣-السياسات الضريبية:

لقد أنجز ما يزيد عن ثلاثة أرباع المطلوب وقد حضر خبير إرلندي (مدير عام سابق لضريبة القيمة المضافة في إرلندا) إلى لبنان في أواخر حزيران لمدة أسبوعين لمراجعة عامة للسياسات والأنظمة الموضوعة.

٤-أنظمة وإجراءات:

أوشكنا الانتهاء من وضع الأنظمة والإجراءات المختلفة. وسوف تكون نماذج التصاريح والمعاملات المختلفة وشرح الأدلة المفضلة للإجراءات والكتيبات الداخلية الخاصة بالعمليات جاهزة في الأشهر القادمة.

٥-فريق المعلوماتية:

يغطي برنامج (Integrated Government Automated System) SIGTAS (Standard الذي وضعته البعثة الكندية في مديرية الواردات معظم (٨٠٪) الحاجات المعلوماتية لمكننة الإجراءات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة و يتولى فريق المعلوماتية المختص وضع وتطوير البرامج الإضافية التي تطلبها بعض العمليات الخاصة.

٦-تنظيم العمل:

لقد جهزت دراسة هيكلية التنظيم الادراي للوحدة الخاصة لضريبة القيمة المضافة، وقد تم تحضير مشروع هيكلية الفريق وتوزيع وتوصيف المهام بمساعدة خبير بلجيكي علما أن وحدة ضريبة القيمة المضافة ستكون جزءاً من مديرية الواردات وسوف تضم اكثر من ٢٥٠ موظفاً وعاملاً.

ننتظر قدوم خبير كندي – خلال شهر آب لاستحداث الهيكلية الإدارية كما هو مخطط لها.

٧–التدريب:

يعمل المعهد المالي على تدريب فريق ضريبة القيمة المضافة بالتعاون مع خبراء لبنانيين وأجانب. وقد تم تحضير برنامج التدريب المؤلف من ٣٧ مادة متخصصة للمباشرة بالتدريب المكثف خلال شهر آب. هذا بالإضافة إلى دورات التعريف التي يتم حاليا تنظيمها لصالح جميع العاملين في وزارة المال بعرض تعريفهم على ضريبة القيمة المضافة. سوف نستقبل خلال شهر آب الجاري بعثة خبراء من سنغافورة لمدة أسبوع للمباشرة بالتدريب الخاص بالمراقبين المتخصصين بالرقابة والتدقيق على ضريبة القيمة المضافة.

٨–الإعلام:

تم تحضير خطة إعلامية بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي. يبقى أن توضع بعض التواريخ والبرامج النهائية للمباشرة بالحملة الإعلامية في منتصف تموز. أما في ما يتعلق بالإعلام الداخلي فالتواصل جار مع الموظفين في الوزارة وخارجها علماً أن فريق ضريبة القيمة المضافة يشارك في كل حدث ينظم ويتعلق بهذه الضريبة.

٩–مركز وحدة الضريبة على القيمة المضافة:

سوف تتمركز إدارة ضريبة القيمة المضافة في بيروت ذلك لان معظم (٩٠٪) المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة متواجدة في بيروت وجبل لبنان (وعلماً أن عتبة الخضوع لهذه الضريبة هي ابتداءً من ٥٠٠ مليون ل.ل). نظرا لذلك، لا بد أن يسهل على الجميع الوصول إلى المبنى الجديد القائم بالقرب من مبنى المعهد المالي.

أخيرا، يهمني التوقف عند تاريخ هام: الأول من تشرين الأول ٢٠٠١، حيث يتوقع المباشرة بتسجيل الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وسيكون ذلك بمثابة حدث "تاريخي" لفريق العمل، لوزارة المالية، وللبنان بشكل عام.

نشير الى ان موقعا على الانترنيت خاص بضريبة القيمة المضافة هو قيد التحضير حاليا. سيكون هذا الموقع جاهزا للاستعمال والاطلاع ابتداء من منتصف تموز تحت عنوان واضح من خلال موقع وزارة المالية www.finance.gov.lb.

كما يمكن للجميع الاتصال بنا هاتفياً، إرسال أسئلتكم أو طلب أي توضيح عن ضريبة القيمة المضافة على العنوان التالي:
vat@finance.gov.lb

مقابلة مع السيد شوقي حمد
مدير مشروع ضريبة القيمة المضافة



جديد وزارة المالية

ويستمر التدريب...

التدريب على الضريبة على القيمة المضافة


الآنسة رانيا الهبر

طيلة شهر آذار، تمّ تنظيم دورات تدريبية في المعهد المالي، تناولت موضوع استحداث "الضريبة على القيمة المضافة" وكيفيّة تطبيقها في لبنان. شارك في هذه الدورة مراقبون رئيسيون ومراقبون تمّ انتقاؤهم من مدرية الواردات للعمل ضمن الفريق المعّد لهذه الضريبة وذلك بقرار صادر عن وزير المالية.

تناولت الدورة مواضيع عدّة منها المبادئ الأساسية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، أمثلة تطبيقية، لمحة شاملة عن السياسات الضريبية للدول التي تطبقها، الأنظمة والإجراءات... تمّ لاحقا وضع خطة لتنظيم العمل ضمن فريق ضريبة القيمة المضافة وتوزيعه على المراقبين كافة. تكوّنت حينئذ فرق تعمل على الأنظمة والإجراءات، على السياسات الضريبية، على درس مختلف القطاعات من الناحية الاقتصادية، وعلى المراجعة القانونية لمشروع القانون...

وتشهد وزارة المالية اليوم ما لم تشهده في ما مضى في مجال تطوير الموارد البشرية ممّا يساهم في زيادة حوافز الفرد ليصبح عنصراً فعالاً ومنتجاً في الإدارة.

في النهاية لا بدّ من شكر المعهد المالي على استضافته لنا خلال هذه الدورة، وترحيبه بنا في أيّ وقت وحرصه الدائم على تقديم الأفضل.

رانيا الهبر
مراقب ضرائب، دفعة ٢٠٠٠

حلقات التعريف بالضريبة على القيمة المضافة

بدأ المعهد المالي بالتعاون مع فريق الضريبة على القيمة المضافة بسلسلة حلقات توجيهية حول القانون الجديد ابتداء من أوائل شهر حزيران ٢٠٠١ والهدف من هذه الحلقات توفير المعلومات ومنح مجال الاستفسار والنقاش لكافة موظفي وزارة المالية من المعنيين بالإدارة الضريبية وغيرهم من الموظفين.

ويقوم المعهد بدعوة مجموعات الموظفين والصحافيين بشكل متتالٍ متيحاً بذلك فرصة التعلم والاستفسار للجميع. وفي كل حلقة، يقوم فريق الضريبة على القيمة المضافة لاسيما المراقبين الرئيسيين المكلفين بالعمل ضمن هذا الفريق بعرض المبادئ العامة والأسباب الموجبة وتفاصيل التطبيق وغيرها.




الحلقة الموجهة الى الصحافة
تاريخ ٤ تموز ٢٠٠١

The Daily Star | L'Orient LE JOUR | Herald Tribune | النهار | السفير | الحياة

تدريب المعلوماتية: طلب يتزايد يوميا


الآنسة لينا التنير

يتوفر في المعهد المالي مختبران للتدريب على المعلوماتية موضوعان بتصرف موظفي الوزارة، وبغية الاستفادة القصوى من التسهيلات المتوفرة للموظفين، قام المعهد المالي بإجراء مسح شامل لحاجات الموظفين بما يختص بالتدريب على المعلوماتية، وقد جاءت النتائج حتى تاريخ نيسان ٢٠٠١ كالآتي:

عدد الموظفين الراغبين بإجراء دورات تدريبية على المعلوماتية ٢٢٢، يتوزعون على المديريات بالشكل التالي:

الواردات ٧٦، مالية الجنوب ٢٠، الصرفيات ٤٢، الخزينة والدين العام ٣٦، الموازنة ١٠، و٩٨ موظف من إدارة الريجي، وعدد لا يستهان به من موظفي مديرية الجمارك، علماً أن هذه الأرقام بازدياد مستمر خاصة مع انضمام إدارة المساحة والشؤون العقارية بقوة إلى لائحة طالبين التدريب على المعلوماتية.

أما برامج التدريب فهي عديدة متعددة تبدأ ببرامج للتعريف على مبادئ عامة في المعلوماتية وتتنوع لتصبح متخصصة اكثر، تحدد بحسب الطلب.

يختلف امتداد كل دورة بحسب نوع برنامج التدريب، لتمتد على مدة أقصاها ٦ حلقات للبرنامج، مع العلم أن المدة الزمنية لكل حلقة هي ثلاث ساعات.

هدفنا أن نلبي حاجات كل الراغبين في التدريب، وأملنا أن تمكن هؤلاء اللذين شاركوا أو سيشاركون بالتدريب بتحقيق تحسن ملحوظ في إنتاجيتهم في مراكز عملهم.

لينا التنير
منسقة تدريب في المعهد المالي

جديد وزارة المالية

المكننة في وزارة المال

كيف تحضر وزارة المالية نفسها لإدخال المعلوماتية إلى ثقافة العمل؟

١-الخطة: العناوين الكبيرة، الأهداف، المراحل والإنجازات


الأستاذ نبيل بدوت

إن تعميم المكننة خطة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها، وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال شبكات Networks مع تطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس ولا بد على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها. يغطي البرنامج كل من مديرية الموازنة، الخزينة والدين العام، المحاسبة العامة والمديرية الإدارية في مديرية المالية العامة، علماً أن برامج خاصة هي قيد التنفيذ في مديرية المساحة والشؤون العقارية وفي إدارة الجمارك.

تتوزع الخطة على عدة مراحل بدءاً من البنية التحتية أي شراء التجهيزات وإعدادها وتركيبها وربط مختلف أبنية الوزارة بشبكة محلية Local Area Network وأخرى مناطقية Wide Area Network كما تشمل في مرحلة ثانية وضع الـIntranet في وزارة المالية، و الـIntranet هو شبكة تبادل المعلومات الداخلية. أما في ما يخص تطوير الأنظمة المعلوماتية فستركز الخطة على ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة (Treasury and Finance Management) وبالموازنة وعقد النفقات (Budget & Expenditure Management)، بإدارة دفع الرواتب والتعويضات (Payroll & Retirement Management)، بالإضافة إلى أنظمة لإدارة الضرائب كالأملاك المبنية (Application Built Property Tax) ورسم الانتقال (Inheritance Tax Application) وبعض الأنظمة المكملة لنظام إدارة ضريبة الدخل (Income Tax Management). إن الخطة في كل مراحلها قائمة على المبادئ العامة التالية:

-خدمة المصلحة العامة من خلال تحسين نوعية الخدمة وسرعتها

-خفض النفقات الجارية وهي نفقات بازدياد مستمر وذلك من خلال استعمال التكنولوجيا

-تحسين إنتاجية العاملين في وزارة المالية

-توفير المعلومات من خلال المواقع على الإنترنت

-تمديد ساعات الخدمة بواسطة أنظمة إلكترونية لاستقبال المعاملات

-تأمين نقاط " الخدمة السريعة " one-stop shop لاستقبال الموطن وإرشاده وتلقي الطلبات وتأمين النتائج والوثائق المطلوبة.



في عالم التكنولوجيا، يشكل اكتساب أحدث التجهيزات وأكثرها تطوراً هاجساً مثيراً لكل العاملين، غير أنه مع تقلص الموارد المادية تكمن الحكمة وحسن الإدارة في اختيار الاستثمارات التقنية الأجدى والأقدر على تحقيق مردود عال للمواطن والإدارة على السواء.

إن العمل جار حالياً على تطبيق المشروع ويقدر الوقت اللازم لإتمامه بثلاث سنوات، لكن هذا لا يعني أن النتائج لن تبرز إلا في السنة الثالثة فالمشروع يتضمن أهداف مرحلية وكذلك أهداف طويلة الأجل كما ينتظر تحقيق إنجازات أثناء المرحلة التطبيقية.

٢-أين يقع العنصر البشري في هذه الخطة؟

العنصر البشري المؤهل والكفء هو أساسي لتطبيق فعال للمكننة في وزارة المالية لذلك نحن نعول كثيراً على تجاوب جميع أفراد الإدارة أي كانت فئتهم أو رتبتهم فتعاون الجميع مطلوب وضروري. من ناحية أخرى، نعد حالياً كادر متخصص لتنفيذ ودعم الخطة ومواجهة أي مشاكل قد نواجهها، ويبلغ عددهم حالياً ٢٤ متخصص ١٦ منهم في بيروت و٨ في المناطق (بعبدا - الجنوب - زحلة - طرابلس) مع العلم أنه سوف يعين المزيد من الأشخاص المتخصصين في هذا المجال حتى يبلغ عدد أعضاء فريق العمل حوالي ٣٤ متخصص.


العنصر الشاب أساسي في الخطة

سوف توضع خطة تدريب بالتنسيق مع المعهد المالي لتعين مستشار أو شركة متخصصة تساند في تقييم الحاجات ووضع برنامج تدريب مكثف وشامل لكافة الموظفين.

٣-هل من مشروع خاص بالكادر الشاب؟

عنصر الشباب هام لأنه لا يخشى التغيير ولديه الثقافة الكافية في مجال المعلوماتية، ومن الطبيعي أن يلعب دوراً أساسياً في تنفيذ الخطة وفي مساعدة الأكبر سناً والأكثر خبرة على تقبل التكنولوجيا واكتشاف حسناتها.

٤-هل من مشاكل تتوقعونها؟

تحمل أي عملية تغيير في طياتها قدر كبير من التحديات وقدر كبير من الفرص. لو وضعنا نصب أعيننا أن التكنولوجيا تحمل معها مردودا كبيرا للمواطن والإدارة من تبسيط للإجراءات وتقليص للنفقات، لسلمنا أن القدر الأكبر من الاستثمار عليه أن يذهب في هذا الاتجاه ولكن أيضاً في اتجاه تكييف التقنيات مع إعادة التنظيم للعمل وللهيكليات ومع جعل البشر في قلب هذا التغيير وليس على هامشه.

من ناحية التقنيات يبقى أنه علينا تحديث أنظمة موجودة حالياً وبعض قواعد البيانات لتتكيف مع البنية التحتية الجديدة (applications internet-based or network) كما علينا المحافظة على كادر بشري عالي التقنية داخل الوزارة مع ما يتطلبه ذلك من صعوبات لكون هذا الكادر يتعرض لإغراءات كبيرة من قبل القطاع الخاص وسوق العمل.

٥- كيف تقيّم ما توصلت إليه وزارة المالية في مجال المعلوماتية مقارنة مع غيرها من الوزارات والإدارات؟ وهل ستنجح المكننة وتكون وزارة المال سباقة في هذا المجال؟

لطالما كانت وزارة المالية سباقة في مجال المعلوماتية والمكننة، ومن يتابع نشاطها يلاحظ تطور المشاريع وسرعة تقدمها. فالجميع يدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة استعمال تقنيات المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة لجعل الإدارة الحكومية أكثر تجاوباً مع حاجات العصر وسرعة في تلبية شؤون المواطنين. لذلك فإن متابعة المستجدات وتدريب الموظفين وتطوير التجهيزات وتطويع الإجراءات بشكل مستمر هي من الأولويات في الإدارة الحديثة. كما أن التعلم المستمر والتجدد هي تحديات كبرى علينا مواجهتها في كافة مديريات وزارة المالية من مديرية مالية عامة ومساحة وشؤون عقارية وإدارة جمركية حتى تصبح وزارة المال وزارة إلكترونية سباقة في تطويع التكنولوجيا لخدمة المواطن ومثالاً يحتذى به في القطاع العام كما في القطاع الخاص.

مقابلة مع الأستاذ نبيل يموت، مستشار الوزير للشؤون المعلوماتية

تصاريح جديدة أكثر حداثة وسهولة

تعديل البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية

وضعت وزارة المالية تصريحا جديدا للمصارف والمؤسسات المالية: مصارف تجارية، مصارف متخصصة ومؤسسات اقراض وغيرها صدر التعديل في القرار ١/٥١٨ الصادر في ٦ نيسان ٢٠٠١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦. وهو يتناول تعديل البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية (أي تعديل الملحق رقم ٣ من القرار ١/١٠ ج تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٤).

يتألف التصريح الجديد للمصارف والمؤسسات المالية من أربع صفحات أساسية مرفقة بنوعين من البيانات المالية: المالية الأساسية العامة الواجب على جميع المؤسسات تقديمها، والبيانات التكميلية الخاصة والتي يجب التقدم بكل منها بما يتناسب ونوع العمليات التي تقوم بها المؤسسة المعنية.

وكانت وزارة المالية تعتمد في السابق رقم تسجيل المكلف في السجل التجاري كرقم تكليف لديها، أما بموجب التصريح الجديد فقد اعتمدت أرقام تسجيل خاصة تعطى للمكلفين من قبل وزارة المالية، وهي على نوعين، الأول خاص بالمؤسسة بحد ذاته والثاني خاص بالمساهمين الرئيسيين في هذه المؤسسة (رقم التسجيل الشخصي للمساهمين مستقل تماما عن رقم تسجيل المؤسسة).

بالإضافة إلى إسهامها من ناحية التطور والدقة في تحصيل المعلومات، تبسّط التصاريح المصرفية الجديدة عملية الدراسة المكتبية التي تتولاها دائرة ضريبة الدخل فتحيط المكلف علما بمقدار التعديلات والتصحيحات وأسبابها ومقدار الضريبة التكميلية أو الإضافية المتوجبة إن وجدت مضافا إليها غرامة التحصيل. ترسل الوحدة المالية المختصة للمكلف إعلاما ضريبيا أوليا بواسطة البريد المضمون على أن يبقى من حق الإدارة درس تصريح الضريبة المقدم مع أعمال المكلف في الوقت الذي تراه مناسبا وإصدار إعلام ضريبي جديد عند الحاجة.

وكان تعليق للمراقب الرئيسي في دائرة ضريبة الدخل السيدة حياة نادر التي أمنت لنا هذه المعلومات: عملت دائرة ضريبة الدخل طويلا على هذا التعديل، لكن لن أحدد أسماء المسؤولين الذين يرجع لهم فضل هذا العمل الذي استغرق وقتاً وتطلب مجهوداً كبيراً. وقد أثمر فأصبحت النماذج جاهزة لاستعمال المصارف والمؤسسات المالية، يرفق بها الدليل المجاني الذي يشمل المعلومات حول تصريح ضريبة الدخل للمصارف والمؤسسات المالية، ويتضمن شرحا مفصلا عن كل صفحة من التصاريح وعن كل الإجراءات المتعلقة بها. تحل التصاريح الجديدة مع البيانات المالية الملحقة بها محل التصاريح المعمول بها سابقا ويعمل بهذا القرار ابتداء من أعمال سنة ٢٠٠٠. (كما ورد في المادة الثانية من التعديل). وتتوفر هذه النماذج للجمهور والمكلفين لدى دائرة ضريبة الدخل في بيروت والوحدات المالية في المحافظات مجانا دون أي مقابل.

تسهيلات جديدة للمكلفين عن طريق صندوق البريد.

لتبسيط إجراءات المعاملات العائدة إلى المكلفين بضريبة الدخل، باشرت وزارة المال بقبول التصاريح والطلبات والاستدعاءات والاعتراضات المتعلقة بهذه الضريبة بواسطة البريد المضمون مع إشعار بالاستلام، وستعالج وفقاً للأصول المعمول بها.

يعتبر تاريخ إيداع المراسلة بالبريد المضمون مع الإشعار بالاستلام هو التاريخ الصحيح الذي على أساسه يبدأ سريان المهل المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل وتعديلاته ويقتضي الاحتفاظ بإشعار الإيداع، مع التأكيد على تدوين نوع المراسلة المضمونة ورقم الهاتف والفاكس وصندوق البريد، ضمن المعاملة المرسلة.

وختم البيان: أن المراسلات الواردة بالبريد العادي لا تلزم الإدارة ولا يترتب عليها أي مفاعيل قانونية.

جديد وزارة

وزارة المالية تتحاور مع شركائها: الرؤية والتعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية



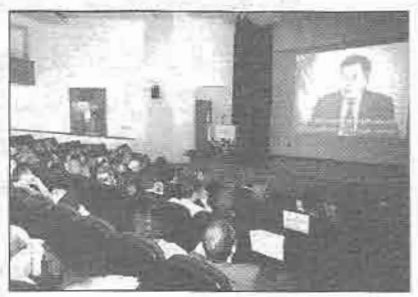


حلقة في المعهد المالي وزيارة إلى مراكز العمل في وزارة المالية

تحت عنوان "الرؤية و التعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية "، تم تنظيم منتدى في المعهد المالي بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠١، برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، وبحضور وتعاون أبرز الجهات المانحة. هدف المنتدى إلى تسليط الضوء على تطوّر العمل في مختلف المشاريع الإصلاحية التي بادرت بها وزارة المال منذ عام ١٩٩٢، إضافة إلى عرض للنتائج المحققة والرؤية المستقبلية للوزارة. كما هدف العرض إلى إعطاء شركاء الوزارة فكرة أوضح عن مدى التقدم الحاصل في مجال بناء القدرات وصنع السياسات وتحقيق المبادرات الإصلاحية وعرض أبرز التحديات والنجاحات المحققة في العقد الماضي لجهة التحديث وتبسيط المعاملات في مختلف المديريات والإدارات. هذا بالإضافة إلى خلق حوار حول جدوى ودور مختلف المشاريع في عملية التنمية الإدارية.



تتالى عدد من الشخصيات لعرض الأوجه المختلفة من هذه الرؤية، لا سيما وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، الأستاذ إيف دوسان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأستاذ هاري برازاد، ممثل البنك الدولي، الذين افتتحوا الجلسة بكلمة حول مراجعة للوضع، ثم تحدث الدكتور جهاد أزعور مدير 'مشروع زيادة المداخيل وتحديث الإدارة الضريبية (REFM والسيدات هلا سالم وورولا رزق ومستشارة الوزير للشؤون القانونية المحامية كارول خزامي وجميعهم من فريق المشروع. كما عرض السيد سليم بلعة، منسق مشروع إصلاح النظام المعلوماتي للجمارك اللبنانية لأنظمة "نجم" و" نور" و" نار" المعلوماتية، وتحدثت منسقة مشروع COMAP السيدة رغدة جابر عن المكننة والتنظيم والتحديث في مديرية المساحة.في ختام النهار، وبعد عرض للتحقيقات التي أنجزها المعهد المالي قامت به مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط وعرض شريط مصور عن المعهد، تم تنظيم حلقة نقاش وجهها الدكتور جهاد أزعور بمشاركة السيد ألان بيفاني مدير عام المالية، السيد جون وتر، مدير البعثات في البنك الدولي، السيدة ندى ناشف، ممثلة مندوب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيد جان لويس بودان، مستشار رئيس مؤسسة تطوير التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والعلمية في وزارة المالية الفرنسية.ADETEF



في الميدان



خصص اليوم الثاني (تاريخ ٣١ أيار ٢٠٠١) لزيارة ميدانية اختيارية لبعض مراكز العمل في الوزارة من ضمنها مرفأ بيروت ومكتب المساحة في بيروت ليتمكن المشاركون من الإطلاع عن كثب على أنظمة التشغيل وطريقة عمل موظفي وزارة المالية. ضم الحضور شخصيات منها السيد جان لويس بودان، مستشار رئيس الـ ADETEF، السيدتان سوفي لوجاندر وغريس ديب، من السفارة الكندية، بعض الممثلين عن البنك الدولي والسفارة الإيطالية، عدد من العاملين في المعهد المالي ومسؤولين من الوزارة.

في العقارية...

في مديرية الشؤون العقارية والمساحة، شرحت السيدة مهى سليني والسيد تيد هيوبرتس أهم تفاصيل العمليات الممكننة، وعرضا لكافة المراحل بدءا بتحويل المعلومات الورقية الموجودة على الصحائف والخرائط إلى رموز معلوماتية. بعد ذلك عمد المسؤولون إلى مسح الخرائط أمام الحضور وإطلاعهم على أنظمة الألوان التي تشير إلى الأبنية مثلا باللون الأرجواني والطرق باللون الأصفر وحدود العقارات باللون الأبيض مشيرين إلى أن حدود


عملية المسح: مثل تطبيقي

جديد وزارة

العقارات وأرقامها هي العناصر الأساسية في عملية الأرشفة الإلكترونية. بعد ذلك، شرح الاختصاصيون من خلال أمثلة مبسطة ما تتطلب عملية ضم العقارات بشكل إلكتروني أي كيفية إلغاء الحدود بين عقارين أو أكثر، وتحديد أرقام العقارات بواسطة المكننة ، ومن ثم طباعة الخرائط قبل عمليات الضم وبعده. وأشار الاختصاصيون إلى أن عمليات الضم تختلف عن عمليات تجزئة العقارات إذ قبل تدخل المكننة يتم التأكد من إتمام العملية ميدانيا. وتبين من خلال الشرح المفصل لجميع العمليات أهمية توزيع المسؤوليات على الأشخاص كل بحسب كفاءته فالتغيرات على الخرائط تقوم بها مجموعة متخصصة ليتم من بعهدها وضع أرقام العقارات النهائية عليها، علما أن هذه الأرقام هي التي تسمح بالتعرف على العقار من خلال المكننة. وفي نهاية اللقاء شدد المسؤولون على أن عمل هذه المديرية بمكننة أو من دونها يستند أولا وأخيرا الى الخريطة وهي العنصر الأساس لكل هذه الأعمال، لذلك فإن دقتها وشمولها كافة التفاصيل يبقى حجر الزاوية في مديرية المساحة والشؤون العقارية.

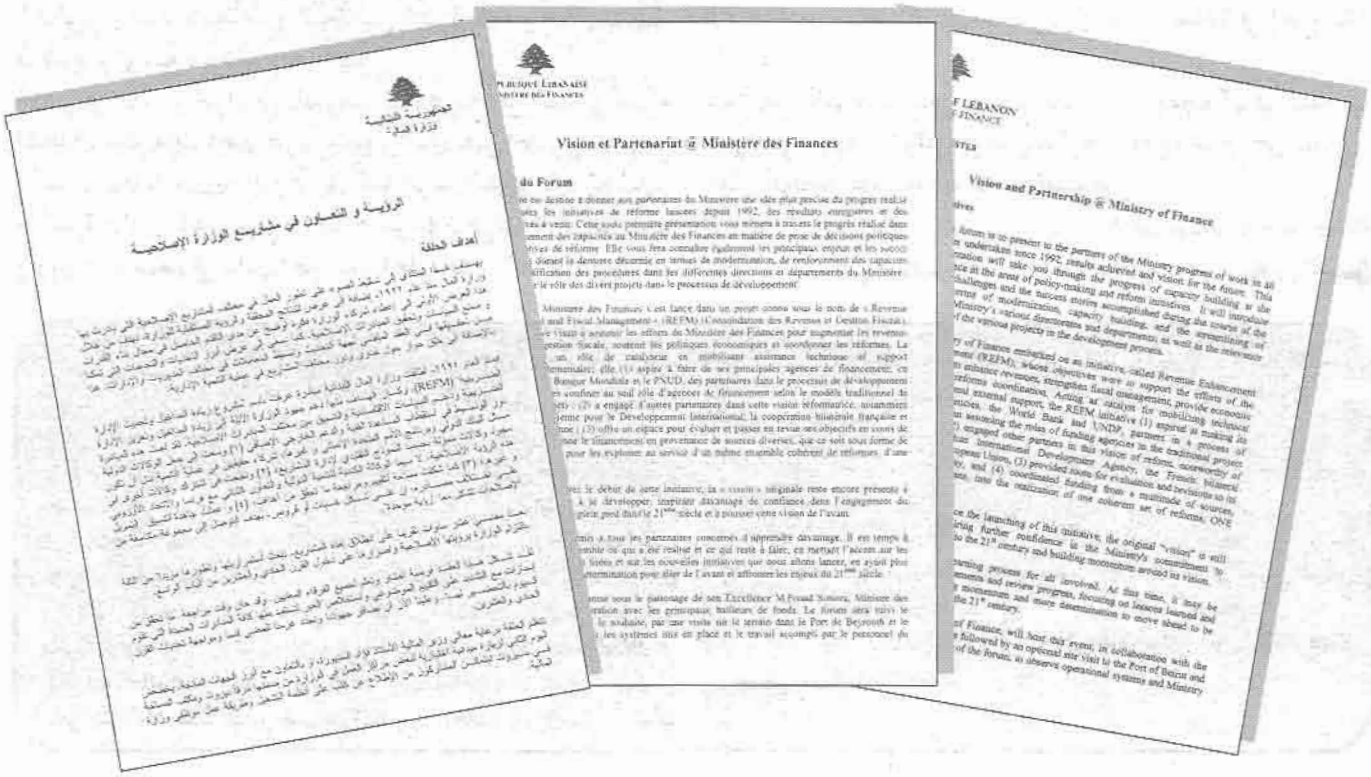


في مرفأ بيروت، عرض مدير المركز الآلي السيد غسان نصر الله العمليات التي يتم إنجازها في المرفأ: إدخال معطيات، مراجعة المعلومات وتسجيل الوثائق، تفتيش البضائع في المرفأ، محاسبة وتحضير الإفادات والوصول (الصفراء اللون) للتصاريح الخضراء –أي النظامية، وتعليق التصاريح الحمراء، التي تثير الشكوك لسبب أو لآخر. وشرح السيد نصر الله المعايير المتبعة في تصنيف البضاعة، والأولويات المحددة – والمتغيرة– مثل التصريح، مصدر البضاعة، البضاعة بحد ذاتها وغيرها. تطرق السيد نصر الله كذلك إلى التنسيق مع وزارات ثانية مثل وزارة المالية، وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد اللتين يحضر مندوبون منهما بشكل دوري وغالبا يعملون ميدانيا في المرفأ، كما حصل حين تدخلت وزارة الصحة ووزارة الزراعة عند حصول مشكلة جنون البقر.

أما دور الأمن العام، فهو يأتي قبل المرور بالجمارك وتجدر الإشارة في النهاية أن جميع الجهود تهدف إلى توحيد الرقابة وتركيزها.

في المرفأ...

بعد سلسلة جلسات تنويرية على انطلاق هذه المشاريع، تبعت استمراريتها وتطورها مزيدا من الثقة بالتزام الوزارة برؤيتها الإصلاحية واصرارها على دخول القرن الحادي والعشرين من الباب الواسع. لقد شكل هذا العقد فرصة اختبار وتعلم لجميع الفرقاء المعنيين. وقد حان وقت مراجعة ما تحقق من إنجازات مع التشديد على التقييم الموضوعي واستخلاص العبر لتستفيد منها كافة المبادرات الجديدة التي نقوم اليوم بالتحضير لها. وعلينا الآن أن نضاعف جهودنا ونحدد عزمنا للسعي قدما ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.



شركاء في التدريب

ندوة في معهد فيينا – Vienna النمسا

أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ندوة حول موضوع ال Tax Modelling في مركز الـ Vienna Institute-Joint في فيينا–النمسا، و ذلك اعتبارا من ٩ و لغاية ١٣ نيسان ٢٠٠١. وشارك في الندوة المراقبان شادي ابو شقرا وحسن حمدان في مديرية الواردات، دائرة ضريبة الدخل.


السيدان شادي ابو شقرا وحسن حمدان

تناولت الندوة بالإضافة إلى الدراسات النظرية للنظم الضريبية، تطبيقات عملية ترتكز على تحليل المعلومات واستعمالها من خلال النماذج الضريبية. كما ساهمت الندوة بتعريف المشاركين على أدوات جديدة في التحليل والدراسات الضريبية التي ينتج عنها عدة خيارات وحلول يمكن اعتمادها أم لا على مستوى صانعي القرار. أما أهداف الندوة فهي تتلخص بالنقاط التالية :

* إعلام المشاركين عن مبادئ الـ Micro Simulations و التقنيات المستخدمة في الـ Modelling و خلق القواعد البيانية.
* استخدام المشاركين للتطبيقات العملية في الـ .Simulations Micro
* دراسة تأثير الحلول المطروحة من خلال النماذج الضريبية على السياسات الضريبية.
* اكتساب خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال.
* تطوير وحدة الأبحاث و التحاليل الضريبية، من خلال تدريب موظفيها و توسيع قدراتهم و خبراتهم.

حاضر في الندوة خبراء في الضرائب والاقتصاد من كندا والمملكة المتحدة، نذكر منهم الخبير ماريو منصور الذي يعمل حاليا في المشروع الكندي لتجديد مديرية الواردات. كما تميزت الندوة بمشاركة لبنان، و للمرة الأولى كبلد عربي وحيد ضمن ١٤ دولة أخرى من آسيا وأوروبا، مما ساهم في تبادل الخبرات و المعلومات و التعرف على النظم الدولية الأخرى. و مثل السيد ستيفن كلارك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كمنسق للندوة، كما مثلت السيدة دومينيك أداي بالينوفا ال Joint-Vienna Institute كمنسقة بين المركز و المنظمة من ناحية و المركز و المشاركين من ناحية أخرى. ولما كانت وزارة المالية تحرص دائما على تطوير العنصر البشري وتنمية مهاراته الفردية من خلال تدريبه على الطرق و الأساليب المتبعة في الدول المتقدمة، وحيث أن الحاجة تدعو إلى الاستفادة القصوى من مقدرة الموظفين و خبراتهم، ينعكس التدريب إيجابيا على فعالية الموظف وإنتاجية الوظيفة في آن معا.

وتتلخص إيجابيات الندوة بالنقاط التالية :

* كيفية استخدام البيانات (Data Base) و تطويرها، و استعمالها لاستخراج التقارير و تفعيل النتائج من خلال الـ Micro Modelling و الـ Macro Modelling
* دراسة مفهوم تفاعل الأنظمة الضريبية مع بعضها البعض، بحيث لا يمكن تعديل ضريبة دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يمكن أن تتركه على الضريبة الأخرى. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال Spreadsheet Analysis الذي يساعد على ربط الأنظمة ببعضها البعض من خلال المعادلات الإحصائية و الرياضية .
* النظر في المسائل الضريبية من ناحية تحليلية مما يساعدنا على دراسة و تطوير نظمنا الضريبية.

و ختاما نتوجه بجزيل الشكر لكل من أتاح لنا فرصة المشاركة بندوة ال .Tax Modelling ونخص بالشكر وزارة المالية و إدارتها، إدارة المعهد المالي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،كافة الخبراء الاقتصاديين و الضرائبيين المحاضرين وكل من ساهم في إنجاح هذه الندوة.

كما نعبر لكم عن خالص امتناننا لمساندتكم ودعمكم في التدريب المتواصل و بتزويدنا بالفرص الفريدة لتبادل المعلومات و الخبرات.

آملين أن تفتح أمامنا أبواب جديدة للمستقبل.

شادي أبو شقرا – حسن حمدان

مراقبي ضرائب دفعة ٢٠٠٠ – وحدة الدراسات والتحليل الضريبي

تعاون مع البنك الدولي

بتاريخ ١٨ حزيران ونزولاً عند طلب الأستاذ هاري برارد، رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان، نظم المعهد المالي حلقة تدريب من يوم واحد حول "الموازنة أصولها وتطبيقاتها" خصّصت لكوادر وحدات إدارة المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي في عدد من الوزارات والمؤسسات العامة. هدفت الحلقة الى تعريف المشاركين بالمبادئ العامة لإعداد الموازنة والمراحل النهائية لإقرارها، إعدادها وتنفيذها ومراقبة تنفيذ الموازنة بما فيها رقابة وزارة المال وديوان المحاسبة وقد أحيى هذا الجزء من الحلقة الأستاذ الياس شربل مدير مديريّة الموازنة في وزارة المال وشارك في النقاش فريق من مراقبي عقد النفقات في الإدارات المختلفة المعنيّة وبعد استراحة الغداء، كانت مداخلة شيّقة للدكتور حبيب أبو صقر مدير الماليّة العامّة السابق الذي تطرّق للتوازن الإقتصادي والإجتماعي وتحدّث مطوّلاً عن الآفاق الجديدة لتحديث أنظمة الموازنة وتنفيذها ومراقبتها مفصّلاً الأسباب الموجبة لتعديل بعض أحكام قانون الموازنة العموميّة والذي يجري درسه حاليّاً لجهة تنفيذ النفقات العامّة:

١– إعادة التوازن في الصلاحيّات بين الوزارات المختصّة ووزارة الماليّة وتصحيح أسس الرقابتين الإداريّة والقضائيّة؛

٢– التعديل في تعيين المراجع المختصّة في التنفيذ؛

٣– اللاحصريّة في تنفيذ النفقات العموميّة من خلال الإنتقال الى تسهيل تفويض الصلاحيّات، لا سيّما في المحافظات؛

٤– وتخفيض عدد الرقابات المسبقة والمتكرّرة على عقود النفقات وتعزيز هذه الرقابة لا سيّما على مستوى وزارة الماليّة.

الشراكة مع معاهد التدريب الفرنسية



في ظل الانفتاح على البلدان الغربيّة وبغية توسيع آفاق المعرفة لدى موظفي مديريّة الماليّة العامة، تمكّن المعهد المالي وبنجاح من إنشاء تعاون واسع النطاق مع وزارة الاقتصاد والمال والصناعة الفرنسيّة بدعم من وحدة التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت.

إن ثمرة هذه الشراكة المهمّة هي مشاركة سبعة من موظّفينا في دورات تدريبيّة مهمّة جدّاً لعملهم اليومي في وزارة الماليّة ويجري ذلك في معهدين عامّين فرنسيّين هما المدرسة الوطنيّة للضرائب في فرنسا Ecole Nationale des Impôts والمعهد الدولي للإدارة العامّة Institut International d'Administration Publique.

في ما يختصّ بالمدرسة الوطنيّة للضرائب:

* شارك السيد كارلوس عريضة، وهو مراقب رئيسي في طرابلس، في ندوة مراقبة الضريبة التي جرت ما بين ١٩ و٣٠ آذار ٢٠٠١؛
* وشارك السيد محمّد سعد، وهو مراقب في مديريّة الواردات في بيروت، في ندوة الضريبة على القيمة المضافة (٢٨ أيار –١٥ حزيران ٢٠٠١)؛
* وأخيراً شاركت في ندوة تغطية الضريبة التي جرت ما بين ١٨ و٢٩ حزيران ٢٠٠١ الآنسة كلوديا غنيمة والآنسة هدى صادق وهما مراقبين في مديريّة الواردات في بيروت.

أمّا في ما يختص بالمعهد الدولي للإدارة العامّة:

* شاركت السيدة عليا عبّاس، مديرة صندوق الصرفيّات في دورة حول مراقبة وتقييم النفقات العامّة جرت ما بين ١٩ آذار و١٣ نيسان ٢٠٠١؛
* كما شاركت السيدة نورما نمر، وهي رئيس قسم مراقبة جباية الضرائب، في دورة عن الفساد حول : حقائق اقتصادية وسبل محاربتها جرت ما بين ٢٨ آيار و٢٢ حزيران ٢٠٠١؛
* أما السيدة موني الخوري، مديرة الخزينة والدين العام، فسوف تشارك هي الأخرى في دورة حول الدور الاقتصادي للدولة ما بين ١٢ تشرين الثاني و٧ كانون الأوّل ٢٠٠١.

ومن المهمّ أيضاً التذكير بشروط الانتساب إلى دورات التدريب هذه:

* أن يكون الموظّف حاملاً لماجستير أو دبلوم مشابه يفيد بأنّه أنهى أربع سنوات من التعليم العالي على الأقل.
* ألاّ يزيد عمره عن الأربعين عاماً في ما يتعلّق بالـ ENI وعن الخمسة والأربعين في الـ IIAP.
* أن يجيد الفرنسيّة بطلاقة.

ويقوم المعهد المالي ووحدة التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت بجهود كبيرة بغية تطوير خطة تعاون لسنة ٢٠٠٢. ستسمح هذه الخطة لعدد أكبر من نخبة موظّفينا من إمكانيّة المشاركة في دورات تدريبيّة في مجال اختصاصاتهم وذلك في المدرسة الوطنيّة للضرائب (ENI) وفي المعهد الدولي للإدارة العامة (IIAP) وفي مركز الدراسات الماليّة والاقتصادية (CEFEB) وأخيراً في مركز الدراسات والبحوث حول التنمية الدوليّة (CERDI).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّه على كل من يرغب في المشاركة في هذه الدورات أن يقدّم عند عودته منها تقريراً مفصّلاً لرئيسه المباشر، ولمدير الماليّة العام وأخيراً لمكتب التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت الذي منحه فرصة المشاركة في هذه الدورات.

وفي فصل الصيف، سوف يطلب المعهد المالي من الموظفين الذين سبق لهم أن شاركوا في دورات مماثلة في فرنسا وفي معهد فيينا المشترك للـ OCDE في النمسا وفي صندوق النقد العربي في دبي، بأن ينقلوا إلى زملائهم في مديريّة الماليّة العامّة الخبرة والمعلومات والمعارف التي اكتسبوها أثناء مشاركتهم في هذه الدورات.

ولكي يستفيد كلّ من يهتم بهذا الموضوع، أرادت السيدة عليا عبّاس أن تنقل إلينا خبرتها في الـ IIAP وكذلك الأمر بالنسبة للسيّد كارلوس عريضة الذي كان في الـ ENI.

السيدة رولا درويش
المسؤولة عن العلاقات الخارجيّة في المعهد المالي

شارك المراقب الرئيسي في مالية لبنان الشمالي، السيد كارلوس موريس عريضة في دورة "التحقق في الضرائب" في الفترة الممتدة من ١٨ آذار ٢٠٠١ ولغاية ١ نيسان ٢٠٠١ وذلك في المدرسة الوطنية للضرائب (ENI) باريس فرنسا.

تناولت هذه الدورة البحث في تقنيات التدقيق في سجلات المكلفين وطرق المراقبة وأساليبها والنماذج الإدارية في ظل القانون والأنظمة والتعاميم المعمول بها في فرنسا.

تخللت أجواء الدورة بالجدية التامة والعمل الدؤوب والأمثلة العملية. وقد تمنى المشارك المزيد من هذه الدورات لما فيها من الفائدة شاكرا وزارتي المالية الفرنسية و اللبنانية والمعهد المالي والمؤسسة التي ساهمت في تمويل هذه الدورة وإنجاحها.

كارلوس موريس عريضة
مالية لبنان الشمالي

بمناسبة عودتي من باريس، حيث شاركت بالدورة التي أقيمت في المعهد المالي للإدارة العامة حول "رقابة وتقييم النفقات العامة"، يهمني أن أؤكد على أهمية المعهد المالي بتدريب وتأهيل الموظفين، إن على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي عبر تأمين وتسهيل مشاركة الموظفين في الدورات والندوات والمؤتمرات في المعهد المالي، وكذلك في المعاهد الدولية الكبرى.

إن نجاح أي عمل لا بدّ أن يكون ثمرة جهد المجموعة التي ساهمت بتنظيمه وإدارته وتنفيذه. فألف شكر لإدارة المعهد المالي والقيمين عليه آملة تحقيق أهدافهم التي ستعود على موظفي وزارة المالية علماً وسعة أفق.

عليا عباس
مديرة الصرفيات

السياسات الضريبية المرافقة لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة


السيدة ماريا نلبنديان

إن إدخال ضريبة القيمة المضافة على النظام الضريبي اللبناني هو حاليا من أهم مشاريع وزارة المالية اللبنانية، وتتجه الجهود كافة نحو استحداث هذه الضريبة التي ليست فقط بديلا للرسوم الجمركية، بل هي أيضا حجر الأساس في عملية الإصلاح الضريبي وخير وسيلة لتفادي المشاكل الاقتصادية.

يعمل فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة على هذا الموضوع بشكل منتظم، وقد أحيل مشروع القانون إلى مجلس الوزراء ومنه إلى اللجان النيابية. وتوزع أعضاء الفريق على شكل فرق فرعية هدفها دراسة أسس وضع السياسات الضريبية وتنظيم الإجراءات المختلفة والعلاقة مع الجمارك ومع الجمهور وغيرها من المهام.

يعتبر تحديد السياسات الضريبية استكمالاً لمشروع القانون وأساسا للتشريعات ولإجراءات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. نذكر من هذه السياسات ما يلي:

١-الرديات إلى السائحين:

تتبع هذه السياسة عادة لتسهيل عمليات شراء السائحين لسلع ينقلونها معهم إلى الخارج. تحدد هنا الإجراءات المتبعة والمشتريات التي يسمح باسترداد الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة عليها. كما تحدد هذه السياسة الضريبية الحد الأدنى المتوجبة وتعالج الدفع الفوري والعملة المدفوعة وأسعار صرف العملات الأجنبية في حال اعتمادها وغيرها من التفاصيل التي تهم السائحين وتسهل عليهم عمليات الاسترداد.

٢-قطاع الصحة

يعفى القطاع الصحي من الضريبة على القيمة المضافة لأسباب اجتماعية وإنسانية. وتكمن المهمة الأساسية في تحديد النشاطات الطبية والطبية التابعة paramédicale المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة.

٣-القطاع التربوي والنشاطات الثقافية

يعفى القطاع التربوي من الضريبة على القيمة المضافة في معظم بلدان العالم لأسباب ثقافية، والهدف من ذلك تشجيع المدارس والمعاهد التقنية والجامعات وغيرها من مؤسسات لا تبغي الربح، على الاستثمار في المجالات التي تشجع التربية والتقدم.

٤-قطاع الزراعة

تنوي الدولة إعفاء قطاع الزراعة من الضريبة على القيمة المضافة لأسباب اجتماعية وإدارية وغيرها تتعلق بالقطاع الزراعي وبطبيعة الاستهلاك. في ما يتعلق بالمزارعين، فإنهم يواجهون صعوبة في تطبيق الموجبات المحاسبية والإدارية التي يفرضها قانون الضريبة على القيمة المضافة. أما بالنسبة للإستهلاك، فالمنتوجات الزراعية معفاة من الضريبة على القيمة المضافة لأنها تدخل ضمن مواد الاستهلاك الأساسية.

٥- المؤسسات التي تقوم بأعمال نقدية cash business

وتشمل المؤسسات التي تمارس تجارة المفرق وليس الجملة والتي يتكون أغلبية زبائنها من مستهلكين نهائيين. ويتبين أن هؤلاء الخاضعين يجدون صعوبة في القيام بموجبات الضريبة على القيمة المضافة، لا سيما المحاسبية منها. لهذه الأسباب، تم تخطيط نظام خاص لتسهيل المعاملات عليهم. مثلا : المتاجر التي تعجز عن إصدار الفواتير لجميع الزبائن الذين يشترون للاستهلاك النهائي.

٦-الضرائب المتوجبة على رجال الأعمال غير المقيمين في لبنان

يكلف كافة رجال الأعمال غير المقيمين في لبنان بالضريبة على القيمة المضافة عندما يقومون بنشاطات خاضعة لهذه الضريبة داخل الأراضي اللبنانية. وبموجب القانون، عليهم تعيين وكيل لهم يمثلهم ويقوم بكافة موجباتهم تجاه الإدارة. تتولى السياسة الضريبية تحديد كيفية تعيين الوكيل والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيه والمسؤوليات التي تقع على عاتقه كما تدرس الإجراءات التي على الوكيل اتباعها وغيرها من التفاصيل الضرورية التي تساعده على تأدية مهمته بشكل سليم.

٧-السلع المستعملة

هي السلع المستعملة القابلة للاستعمال من جديد، إن على حالها أو بعد إدخال بعض التصليحات عليها دون التغيير في حالتها الأساسية. تخضع عمليات تجارة السلع المستعملة للضريبة على القيمة المضافة عندما يقوم بها أشخاص خاضعون للضريبة. في هذه الحالة أيضاً، تقوم السياسة الضريبية بتحديد احتساب أساس فرض الضريبة بالنسبة للسلع المستعملة والإطار القانوني للتطبيق.

٨-وكالات السفر

تهدف الجهود إلى تحديد احتساب أساس فرض الضريبة على القيمة المضافة في ما يتعلق بوكالات السفر والإجراءات الخاصة بها، فتحتسب هذه القاعدة كنسبة مئوية من رقم الأعمال تحدد بقرار يصدر عن وزير المالية وتطبق على رقم الأعمال بعد تخفيض سعر بطاقات السفر المباعة. والهدف من ذلك تسهيل عملية احتساب الضريبة إن للخاضعين أو للإدارة.

ويهتم فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة حاليا بمواضيع أخرى يدرسها بمساعدة خبراء لبنانيين وأجانب.

ماريا نلبنديان /مراقب ضرائب رئيسي
مديرية الواردات

مالية النبطية: مالية الصمود


السيد مازن بدر الدين

في قلب مدينة النبطية، وعلى حدود ما كان يسمى بالشريط الحدودي، أنشأ في منتصف العام ١٩٩٥ مركز جديد من مراكز وزارة المالية، هو مركز مالية النبطية، ليساهم في خدمة أهالي محافظة النبطية، سواء الصامدين تحت الاحتلال الإسرائيلي آنذاك في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل التابعة للمحافظة، أو الذين يعانون بشكل يومي تقريباً من القصف الإسرائيلي في مناطق التماس، وهي المناطق القريبة من المنطقة المحتلة سابقاً، في ظل هذه الظروف القاسية التي مرت بها المنطقة كان هدف مالية النبطية المساهمة في دعم صمود اللبنانيين الذين بقوا في أرضهم، من خلال تسهيل معاملاتهم المالية وإنجازها في أسرع وقت ممكن، وذلك باستخدام الامكانيات المادية والبشرية المتواضعة والممكنة المتاحة لها، حيث أنه عندما تم افتتاح مركز المالية في النبطية، كانت مكونة من أربعة مراقبين هم: عبدالله عبدالله وفرح مقلّد من أبناء منطقة النبطية والساكنين فيها، ونقولا ذيب وداليدا خباز من بيروت، اللذين اختارا آنذاك العمل في هذه المالية بمحض إرادتهم، إضافة إلى رئيس المالية والمؤسس لها الأستاذ سعد بري، والمحرر علي وهب والكاتب يوسف الجوني، والأستاذان الملحقان شوقي رزوق وحكمت فرحات، والمسؤول عن الكمبيوتر المهندس علي شعيب، وثلاث موظفات مساعدات للمراقبين. هذه الإدارة الصغيرة المكونة من ١٣ موظفاً آنذاك كان همها منذ البداية خدمة المواطنين الصامدين في المناطق المحتلة والمتاخمة للاحتلال، وقد استمرت في ذلك رغم كل الظروف الصعبة التي مرت على محافظة النبطية، وأهمها حرب "عناقيد الغضب" الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وما تلاها من اعتداءات متكررة وشبه يومية عطلت بشكل كبير الحياة الاقتصادية في المنطقة.

اليوم، وبعد الإنجاز التاريخي الذي حققته المقاومة اللبنانية مترافقاً مع صمود الجنوبيين في أرضهم، بالتحرير ودحر قوات الإحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥، تستمر هذه الإدارة الصغيرة في وزارة المالية في عملها، حيث باتت مكونة من تسعة مراقبين وهم: عبدالله عبدالله، تهاني مقلّد، نانسي مقلد، ليلى رمال، حبيب معتوق، حسان أبو خليل، مازن بدرالدين وعلي شكر إضافة إلى الرئيس المؤسس سعد بري والمحرر علي وهب والكاتب يوسف الجوني والأستاذ حكمت فرحات وخمس موظفات مساعدات، وهي ما زالت تضع نصب أعينها وفي أولى أولوياتها: خدمة كافة المواطنين اللبنانيين بشكل عام والجنوبيين الصامدين في أرضهم بشكل خاص، إضافة إلى تطبيق القانون بحذافيره على الجميع على حد سواء، وبالتالي حقّ تسميتها مالية النبطية – مالية الصمود...



مازن بدر الدين
مراقب ضرائب

إنطباعات مدرب


السيدة سهى المقدم

عندما طُلب مني أن أحاضر في الدورة التدريبيّة التي ينظّمها المعهد المالي تحت عنوان "دولة القانون" وافقت دون تردّد، إذ أنّ موضوع الدولة ومؤسّساتها الدستوريّة وأنظمتها السياسيّة كانت من المواضيع التي درستها مطوّلاً خلال دراستي الجامعيّة.

إلاّ أنّ اللّقاء الأوّل مع الموظّفين غيّر مفهوم الدولة في نظري، فقد كانت هذه الأخيرة حاضرة في القاعة متجسّدة في أولئك الموظّفين الذين كانوا يعرفون الدولة حق معرفة، وبطريقة مختلفة عن تلك التي تعلّمتها.

وكان ان بدأ فيما بيننا تبادل إيجابي للمعلومات: فقد تبادلنا الآراء حول المفهوم "الأكاديمي" للدولة كما يمارسونه.

اليوم وبعد ثلاث سنوات وعدّة دورات لا زلت أترقّب بحماس كل لقاء جديد مع هؤلاء الموظّفين الكفوئين. يبقى أملي أن تكون هذه التجربة قد أفادتهم كما أفادتني.

سهى بساط المقدّم
محامية بالاستئناف

دورة تدريبية في التقييم الجمركي بحسب اتفاقية ' الغات '

أقيم احتفال رسمي في المعهد المالي صباح ١٥ حزيران من عام ٢٠٠١ ، لمناسبة توزيع الشهادات على موظفي الجمارك الذين شاركوا في الدورة التدريبية التي عقدت في مبنى المعهد بتاريخ ١٤ آيار لغاية أول حزيران ٢٠٠١ ، وموضوعها (التقييم الجمركي بحسب اتفاقية ' الغات ') . وكان الاحتفال مهيباً شارك فيه كل من معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومعالي وزير الاقتصاد الدكتور باسل فليحان ، والسكرتيرة الاولى في سفارة الولايات المتحدة الأميركية في بيروت السيدة ان اوليري المسؤولة عن الشؤون العامة فيها والسيد غسان جاموس الاختصاصي في برنامج الدعم في وكالة التنمية الدولية . ألقى معالي وزير المالية السيد فؤاد السنيورة كلمة أكد فيها اهتمام الحكومة اللبنانية بتحديث وتطوير الإدارة اللبنانية ، وبصورة خاصة الإدارة الضريبية ، وتكلم عن مشاريع نار ونور التي يجري التحضير للبدء في تنفيذها على قدم وساق . كما شكر كلاً من حكومة الولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية لمبادرتهما وتعاونهما في سبيل نجاح الدورة . كما خص بالشكر الدكتور ' ايرفن ' لجهوده القيمة .

وتكلم معالي الوزير الدكتور فليحان فأشار الى الجهود المبذولة لتطوير العمل في ادارة الجمارك داعياً الى اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة للحاق بركب الدول التي قطعت أشواطا في مجال تطوير أساليب العمل ، واحتلت مكاناً متقدماً في الاقتصادين الإقليمي والعالمي .

وألقى السيد غسان جاموس كلمة أكد فيها على أهمية الدورة ، وأمل ان تكون خطوة البداية في التعاون بين الوكالة والإدارة اللبنانية .

وإضافة الى الدورة التدريبية التي خصصت لموظفي الجمارك ، عقد الدكتور ايرفن لقاء عمل مع عملاء الجمارك في المعهد المالي ، شرح فيه مفهوم (التقييم الجمركي بحسب اتفاقية الغات) وكانت مناسبة للإجابة عن استفساراتهم عن المشاكل التطبيقية التي يواجهونها في معرض تطبيق النظام الجديد .



كما زار الدكتور ايرفن المراكز الجمركية الرئيسية في كل من المطار والمرفأ في بيروت وطرابلس والمصنع ، حيث اطلع على أساليب العمل فيها ، وأبدى إعجابه بما تم تحقيقه ومن مستوى موظفي الجمارك العلمي والعملي .

وما يجدر ذكره ان الدكتور ايرفن ذو تاريخ طويل وخبرة متقدمة في حقلي الإدارة الجمركية والتجارة العالمية ، وقد تقلب في مناصب عدة في جمارك الولايات المتحدة بدأ من عام ١٩٦٢ ، وعين عضواً في وفد الولايات المتحدة الأميركية الى مفاوضات حلقة طوكيو بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . ومن ثم ، انتقل للعمل في الحقل الخاص كمحام في حقلي التجارة العالمية والجمارك . وعمل ، بعد ذلك ، بصفة مستشار قانوني وإداري في كل من جمارك اوكرانيا والأردن ومصر واوزباكستان والمونتينغرو ، وذلك في البرامج التي أعدتها وكالة التنمية الدولية من ضمن الجهود المبذولة لتحديث الإدارات الضريبية في البلدان النامية.

المراقب أول في الجمارك اللبنانية
أسامة البابا

دورة تدريبية أقامتها إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك حول اتفاقية 'كيوتو



أقامت إدارة الجمارك بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك، في المعهد المالي دورة تدريبية حول اتفاقية "كيوتو" La convention de Kyoto ، ابتدأت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الوقع فيه ١٨ حزيران ٢٠٠١ وامتدت لغاية ٢٢ منه. وقد حضر هذه الدورة خمسون موظفاً تابعين لإدارة الجمارك، جرت تسميتهم من قبل مدير عام الجمارك، حيث استمعوا إلى المحاضرات التي ألقاها مندوب المنظمة العالمية لجمارك الأستاذ " Thierry Piraux " وهو مسؤول في الجمارك البلجيكية، حيث قام بتعريف منظمة "كيوتو" والأهداف التي تسعى إليها في سبيل توحيد المفاهيم الجمركية عالمياً، لتسهيل المعاملات وعمليات التبادل التجاري.

وتقسّم موظفو إدارة الجمارك الذين حضروا الدورة مجموعات، وقاموا بمقارنة ما جاء بالاتفاقية المذكورة، مع قانون الجمارك اللبناني الجديد، وهو القانون الذي نص على الأخذ بالأساليب الحديثة، والنظم المتقدمة والمتطورة فيما يتعلق بسير المعاملات الجمركية، وهي الإجراءات المعمول بها عالمياً، وفقاً لما نصت إليها اتفاقية "كيوتو". واستنتجوا أن معظم الفصول الواردة بهذه الاتفاقية إما مطابقة أو تماشية مع المواد الواردة في قانون الجمارك الجديد اللبناني. مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التبويب وإدراج المواد في هذا القانون بشكل يسهل فهمه والتعامل معه في لبنان.

أودعت نتائج المقارنات التي قام بها الموظفون، ديوان المديرية العامة

للجمارك وجرت مناقشات والتداول فيها، في اليوم الأخير للدورة، بحضور ممثل سعادة مدير عام الجمارك اللبنانية الأستاذ جان حلبي، بعد أن كان سعادته قد حضر شخصياً واطلع على ما يقوم به الموظفون.
واستعرضت هذه النتائج مع الأستاذ "Thierry"، الذي شكر في نهاية الجلسة الدولة اللبنانية على استضافته، أبدى سروره من النتائج التي توصل إليها مع موظفي إدارة الجمارك اللبنانية، وبين أن هذه النتائج تجعل لبنان من البلاد المؤهلة للانضمام إلى الاتفاقية موضوع البحث.
وقد وزعت شهادات خاصة بهذه الدورة على جميع الموظفين الذين اشتركوا فيها.

المراقب في إدارة الجمارك
محمد هشام عيسى

قانون الجمارك الجديد: إستطلاع وقرار


السيدة غلايني

بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠١ ، بدأ تطبيق قانون الجمارك الجديد ، وقد حرص المعهد المالي على تنظيم حلقتي نقاش حول أحكامه ، وتعددت الآراء والمداخلات حول مدى تحسن في أداء المعنيين بأحكامه ، من موظفين وعملاء جمركيين لجهة تسهيل معاملات المكلفين ، وتوفير الطرق الجديدة لتسديد المبالغ المتوجبة على المكلفين بواسطة المصارف ، وتسريع تخليص البضائع وتوفير الوقت ، فضلا عن تقليص كلفة المعاملات الجمركية ، وتنظيم العمل وتسليم الايصالات الممكنة ، وتوفير المزيد من المناطق الحرة ، كل ذلك في ضوء الشفافية في التعامل وتحسين العلاقات بين ادارة الجمارك وأصحاب العلاقة بالإضافة الى اعتماد القواعد الجديدة الدولية بهدف تحديد المنشأ والقيمة .
وفي استطلاع سريع وآراء عدد من الموظفين (السادة بديع حداد وأديب متني) والعملاء الجمركيين لمعرفة آرائهم في التدابير الجديدة. استطعنا تجميع آراء بعض الموظفين والعملاء الجمركيين بالإضافة إلى رأيي مخلصي البضائع.

١ . السؤال الأول :هل تتوقع المزيد من التحسن وعلى أي صعيد ؟

* أجاب السيد حداد : بعد تخفيض الرسوم الجمركية الأخير ابتداء من أول كانون الأول ٢٠٠٠ والعمل بالقانون الجديد للجمارك ابتداء من ٢٣ /٤/ ٢٠٠١ ، أتوقع ازدياد حركة الاستيراد والتصدير معا . وقد بدأت تباشير ذلك على أرض الواقع وان كانت حتى الآن بصورة متواضعة .

* وكان جواب السيد المتني : بكل تأكيد ، لأنه عند البدء بكل نظام جديد ، لا بد من مواجهة بعض الصعوبات والتعثر في التنفيذ ، وقد لاحظنا مع الوقت ، ان الوضع بدا بالتحسن وهذا الأمر مرهون بعامل الزمن ، وبعد تأقلم المكلفين وأصحاب العلاقة مع مبادئ النظام الجديد

* وجاء رد نقابة مخلصي البضائع : نعم نتوقع المزيد من التحسن في حال طبقت الإجراءات الجديدة بعقلية سليمة ومنفتحة .

٢ . السؤال الثاني : هل تعتبر لبنان قادرا على تخطي المرحلة الانتقالية الى القانون الجديد بنجاح ؟

* أجاب السيد حداد : نعم ، لأننا وان واجهنا بعض الصعوبات في البداية بسبب عدم تفهم أصحاب العلاقة والموظفين للقانون الجديد بشكل كاف، فان مرور بعض الوقت والتدريب اللازم من شانهما التغلب على هذه الصعوبات .

* وقال السيد المتني : نعم للأسباب التالية :
أولا : سهر ادارة الجمارك على حسن التطبيق ، وإعطاء تسهيلات عديدة .
ثانيا : معرفة موظفي الجمارك ، والقطاع الخاص ، بالأسس المعتمدة من قبل منظمة التجارة الدولية (OMC).
ثالثا : النية عند الجميع للانتقال بالتجارة الدولية وفقا لما هو متبع من قبل الدول المتقدمة.

* وكان رد نقابة المخلصين : نعم، نعتقد بان لبنان بإمكانه ان ينتقل نحو الأفضل والنجاح بالقانون الجديد لان طاقات كبيرة وشابة في مهنتنا هي على استعداد للتطور والتطوير . كما إنني أرى بان روح التجدد قد حلّت في ادارة الجمارك هذا ما يبعث الأمل.

٣. السؤال الثالث : ما هي أهم الصعوبات التي تواجهونها حاليا مع تطبيق هذا القانون ؟

* أجاب السيد حداد : تنحصر هذه الصعوبات بشكل عام بمدى صحة الفاتورة المقدمة وانطباقها على المادة ٣٥ من القانون . بالإضافة الى التصريح عن القيمة (DEV) . كما أدلى برأيه الشخصي قائلا : ان الصعوبات الناتجة عن تفسير مواد القانون ؛ يمكن التغلب عليها عندما يصدر النظام الجمركي الجديد وهو بمثابة آلية العمل لهذا القانون . وعندها سيتوحد العمل الجمركي في كافة الدوائر.

* وجاء رد السيد المتني : عند البدء بتطبيق أي نظام جديد لا بد من وجود صعوبات ، إنما بتوفر النية الحسنة تصطلح الأمور.

* أما رد نقابة المخلصين فكان : ان أهم الصعوبات التي نواجهها حاليا مع تطبيق القانون الجديد هي ان الموظفين ومخلصّي البضائع ما زالوا متأثرين بالقانون القديم مما يستوجب بعضا من الوقت . كما وان تفسير القانون الجديد يختلف من موظف الى آخر وهذا الأمر نعيشه يوميا وذلك بالنسبة للتصريح عن القيمة.

قامت بالاستطلاع وبتدوين الآراء السيدة دعد بيسار غلايني

ركن المساحة و الشؤون العقارية

الأعمال التحضيريّة لمكننة السجل العقاري





كنا قد عرضنا مشروع مكننة وتطوير الصحائف العقارية والمساحة (COMAP) في أعداد سابقة من حديث الماليّة. أمّا في هذا العدد فسوف نركّز على أحد أهمّ عناصر المشروع وهو عملية تحوير المعلومات العقارية المدونة في السجلات الورقية إلى مصنف إلكتروني مع ضمان سلامة هذه المعلومات من خلال عدة مراحل من التدقيق (في شق المشروع المتعلق بالصحائف العقارية). لقد وصل مشروع COMAP ١- إلى مراحله النهائية وبات من الوشيك البدء بقطف ثماره من خلال تسهيل المعاملات العقارية وتسريعها للمواطنين. وقد تم ذلك بفضل شراكة البنك الدولي، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الماليّة (لا سيّما المعهد المالي من خلال مساهمته بالتدريب).

وبتاريخ ٢٩ أيّار ٢٠٠١ باشرت أمانة السجل العقاري في بيروت باستعمال النظام الجديد في العمليات العقارية اليومية، وقد تم إصدار أول إفادة عقارية إلكترونية يوم ٢٩ أيار ٢٠٠٠. قبل ذلك، كانت وحدة تطبيق المشروع **PIU** التابعة للبنك الدولي ولمشروع الأمم المتحدة الإنمائي تعمل على تدقيق النوعية من خلال فحص نماذج من المعلومات الإلكترونية وتهدف هذه العملية إلى التأكد من خلو المصنف المعلوماتي الإلكتروني من أية أخطاء ناجمة عن عملية التحوير، وإلى تحسين عملية التحوير وفق بنود العقد الموقع مع الملتزم. ومن خلال عمليّة تدقيق مستمر للمعلومات الإلكترونية، تأكّد وحدة تنفيذ المشروع صةذ من أنّ الملتزم المسؤول عن إدخال المعلومات العقارية يقوم بالجهود اللازمة للحفاظ على سلامة هذه المعلومات. بالإضافة الى ذلك، لقد عملت الوحدة مع أمانة السجل العقاري في بيروت وغيرها كما نسّقت مع مديريّة السجل العقاري والمساحة لتطوير واتباع نظام تدقيق/ تصحيح/ تأكيد في السجل يمكن من خلاله التأكّد أنّ بإمكان الإدارة استعمال المعلومات العقارية التي تم تبويبها في المصنف الإلكتروني لتأدية معاملات المواطنين.

قبل الوصول إلى هذه المرحلة، كان العمل على تحوير المعلومات العقارية إلى مصنف إلكتروني قد مر في عدة مراحل هي:

١- مرحلة تنظيم السجلّات العقاريّة وترتيبها وتصحيح أيّة أخطاء سابقة. هذه المرحلة مهمة للغاية لأنها المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم وتبويب وإحصاء السجلات منذ إنشاء السجل العقاري عام ١٩٢٦.

٢- مرحلة تصوير الصحائف بواسطة الميكروفيلم microfilming ، وأرشفتها تمهيداً لحفظها.

٣- مرحلة المسح الضوئي للميكروفلم، الذي ينسخ على سرعة عالية بالقياسات الطبيعيّة باللون الرمادي grayscale (الهام جداً لالتقاط كافّة المعلومات على السجل العقاري) بواسطة الناسخ scanner المخصّص للميكروفيلم والذي حضّر لاستعمال المشروع، ومن ثم إنشاء مصنف لصور الصحائف.

٤- مرحلة إدخال المعلومات العقارية، حيث يقوم ١٥٠ موظّف يعملون على ثلاث دوامات مختلفة (في موقع الملتزم (supplier) في المكلّس بإدخال المعلومات العقارية من صور السجلّات الى قاعدة البيانات. وتتم هنا إحدى أدق مراحل العمل حيث يتمّ ترميز معظم المعلومات عند إدخالها باستعمال نظام تم تطويره خلال ١٢ شهراً بتعاون وثيق بين وحدة التنفيذ PIU، وأمناء السجل العقاري. نظام الترميز هذا هو فريد من نوعه ويتيح للدولة إنشاء قاعدة بيانات عقارية متكاملة متعددة الإستعمالات. فعلى سبيل المثال، يتمّ ترميز مختلف أنواع الدعاوى و/أو التعديّات، بحيث يمكن لاحقاً إستخراج بيانات إحصائية عن هذه المعلومات. كما يقوم الملتزم بتدقيق المعلومات من جهته قبل تسليمها.

٥- بعد أن تسلم قاعدة المعلومات العقارية إلى وزارة المالية، تقوم وحدة التنفيذ **PIU** بإجراء التدقيق على النوعية بإستخدام عينة عشوائية، الذي ورد ذكره أعلاه، وبتحضير تقرير عن الأخطاء وعن عددها لإعلام الملتزم الذي يصححها قبل أن يعيد تسليمها. يشار إلى هذا التدقيق والتصحيح بعبارة "التدقيق بالتعاقد" الذي يتم لتأمين متطلبات العقد الموقع مع الملتزم.

٦- من ثم، تدخل المعلومات في البرامج وتمر في مرحلة تسمى بالعمل الموازي. synchronization تتضمن هذه المرحلة من المشروع إدخال وتبويب جميع المعاملات العقارية التي جرت على السجلات العقارية بعد تصويرها على الميكروفيلم، ذلك لأن المعاملات العقارية تستمر بشكل يومي بصرف النظر عن مراحل عمل المشروع، وبالتالي تم إيجاد هذه الآلية للتأكد من كون قيود السجلات صحيحة ومطابقة للواقع.

بعد ذلك، تكون المعطيات جاهزة لتدقيق إداري من قبل موظفي السجل العقاري. تعتبر هذه آخر مرحلة من مراحل مكننة السجلات العقارية، حيث يجرى تدقيق نهائي على المعلومات، تتم التصحيحات اللازمة ثم يتم إعتماد المصنف الإلكتروني للمعلومات العقارية في العمليات اليومية، حيث يمكن إصدار الإفادات Affidavits وتسجيل جميع العمليات إلكترونيا على السجلات.

وقد بدأت عملية التدقيق والتصحيح والتأكيد الإداري هذه في المناطق العقارية التالية في بيروت: الاشرفية، الباشورة، المرفأ المدور والصيفي.

ومن المتوقع أن ينتهي العمل على إعتما المصنف المعلوماتي الإلكتروني في سائر مناطق العاصمة قبل انقضاء الصيف. كما يتوقع أن تكون قاعدات البيانات المدققة لأمانة السجل العقاري في بيروت جاهزة في أواخر هذا العام.

غير أن المواطنين بدؤوا يتحسسون منافع المكننة بدأت تظهر إلى المواطنين مع إمكانية إستخراج إفادات إلكترونية، عند الطلب، للعقاريات الواقعة في المناطق التي تم تدقيقها، والمذكورة أعلاه. كما يمكن في مرحلة لاحقة، الوصول إلى قاعدة المعلومات العقارية بواسطة الإنترنت. ومن بين المنافع التي يتم تحقيقها، ، إمكانية إصدار الإفادات العقارية والتقارير الشهرية بكبسة زر، الأمر الذي كان يتطلب أيام عديدة بالطريقة اليدوية.

كما يتوقع أن تباشر دائرة المساحة في بيروت بمكننة عملياتها خلال شهر



هل تعلم.....

...أنه تم حتى اليوم تصوير وحفظ وأرشفة جميع صحائف أمانتي السجل العقاري في بيروت وبعبدا، البالغة حوالي ٢،٠٠٠،٠٠٠ صحيفة بواسطة الميكروفيلم والمسح الضوئي؟

...أنه قد انجز تصوير وحفظ مجمل الخرائط الأساسية (كاتالك) البالغة حوالي ٦٥٠٠ خريطة بواسطة المسح الضوئي لكل من دوائر المساحة في بيروت، بعبدا، المتن، جونية وزحلة (حوالي ٤٠٠٠ خريطة من أصل ٦٥٠٠)؟

...أنه تم تصميم نظام عقاري معلوماتي متكامل لتسجيل المعاملات العقارية في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة خلال ١٨ شهراً؟

هل تعلم.....

...أنه تم تحقيق خطوة تاريخية في بيروت بتصميم وتطوير هذا النظام الذي يعتبر من الأنظمة العقارية الرائدة في العالم من حيث تصميمه وشموليته، وأن هذا التصميم قد استند إلى القانون العقاري اللبناني الذي يتميز بضمانات الملكية للعقارات المسجلة في السجل العقاري؟

...أنه نتيجة لهذا النظام سيرتفع مستوى الخدمات التي يقدمها السجل العقاري للمواطنين وتزيد إنتاجية الموظفين بشكل ملموس؟

أن الدولة ستتمكن من الاستناد إلى قاعدة معلوماتية مفصلة تسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة؟





حياة الوزارة

مؤتمرات و ندوات

*شاركت رئيس مالية لبنان الشمالي الآنسة سبردج حفار بمحاضرة عنوانها إجراءات عملية في تحسين العلاقة بين المواطن و الإدارة–حالة مالية لبنان الشمالي–و ذلك ضمن برنامج مرصد الديمقراطية في لبنان الذي نظمته مؤسسة جوزيف و لور مغيزل بالتعاون مع الرابطة الثقافية بطرابلس يوم السبت الواقع في ٢٠٠١/٥/١٢.

*شاركت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض البساط في مؤتمر حول تحديث الدولة نظمته جمعية خريجي المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا ENA في المعهد العالي للأعمال في بيروت ESA، تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠١، فكانت لها مداخلة في الجلسة الثالثة المعنونة هل يمكن تحقيق تحديث من دون تدريب؟، وتحدثت في كلمتها عن المعهد المالي،ناطق باسم طموح تحديث في وزارة المالية،عارضة نخة عن إنجازات المعهد وأهدافه وبعض التحديات التي يبقى عليه مواجهتها.



*نشرت المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا.ENA في العدد "خاص بلبنان" من نشرتها الشهرية ENA مقالا حول تحديث وزارة المالية اللبنانية وأداة هذا التحديث، المعهد المالي، بقلم مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط.

*شارك الزميل انطوان عزيزه بدورة عنوانها سياسة أسعار الصرف و ذلك من ضمن الدورات التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع المعهد المالي.

*شاركت الزميلة فريدة المارديني بدورة عنوانها "أسواق الأوراق المالية " و ذلك من ضمن الدورات التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع المعهد المالي.

*شاركت الزميلتان السيدة نادين غندور والسيدة لينا التنير في دورة تدريب في المدرسة الوطنية للضرائب.



خطوبة

*تمت خطوبة الزميلة ربى دندشي (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الزميل أمين شحادة (مراقب ضرائب في مالية جبل لبنان).

*تمت خطوبة الزميلة ألين تامر (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على السيد طوني عيسى.

زفاف





*الآنسة رنا غنّام (مساعد مراقب – ضريبة الأملاك المبنية) على الأستاذ خير الدين العريس في حفل حميم ضمّ الأهل والأصدقاء. وتمّ أيضاً بحضور رئيس دائرة الأملاك المبنية الأستاذ غسان نجّار والمفتّش المالي الحاج عصام حنبلي. ألف مبروك بالرّفاه والبنين.

*جميلة هزيمة (الصرفيات) على السيد وجيه زعيتر.

*عبدالله عبدالله (مراقب مالي – نبطيّة) على الآنسة تهاني مقلّد (مراقب مالي – نبطيّة)

ولادة

*رزقت الزميلة ماجدا علام (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) بمولود ذكر أسمته هادي.

*رزقت السيدة مريم تميم (مساعد مراقب – الأملاك المبنية) مولودة أسمتها تالا.

*رزقت السيدة غنوة بري (مراقب ضرائب – الأملاك المبنية) مولوداً أسمته حسين.

*رزقت السيدة فكتوريا مقدسي (مرقب محقق – مديريّة الواردات) مولوداً ذكراً أسمته كرستوفر.



تعيين وترفيع

*التحقت الآنسة ميشلاً رزق بفريق عمل المعهد المالي الذي يرحّب بها متمنّياً لها حظاً سعيداً.

*بدأت الآنسة صبا يحفوفي العمل في الدائرة الإداريّة في مصلحة الواردات برتبة محرّر.

*نجح عدد من المتقدّمين لإمتحانات مراقب ضرائب، ومنهم موظّفين في وزارة الماليّة مصلحة الواردات نيبال ديراني وعبير الباشا من ضريبة الأملاك المبنية ومن ضريبة الدخل ديانا سليمان، محمّد وفائي، سامية أسعد، فاتن غندور، والمحاسبة العمومية.

وداع



*توقفت الآنسة مايا طيّارة عن العمل في المعهد المالي في السابع عشر من شهر شباط ٢٠٠١ بسبب تعيينها رئيس دائرة، فيتمنى لها فريق عمل المعهد المالي حظاً سعيداً في وظيفتها الجديدة، وألف مبروك.

دراسات

* أتمّت الآنسة إحسان هزيم (مساعد مراقب – دائرة الأملاك المبنية) السنة الأولى ماجستير محاسبة بنجاح. ألف مبروك.

رحلة ثقافيّة وترفيهيّة



قرية مطلّة تحتضن متحف الكاتب أمين الريحاني تخالها معزولة عن محيطها المدني لتحافظ على طابعها القروي هي قرية الفريكة الرابضة على كتف الوادي والتي استضافت مجموعة من طلاب اللغة الإنكليزيّة وأساتذة المعهد المالي برعاية أهل البيت بالترحاب كان لقاؤنا مع السيدة سميرة الريحاني وبكرم أهل القرية كانت الضيافة جلنا في أرجاء المتحف الذي تخاله تاريخاً يختصر حقبة من الزمن خلّدت ذكرى كاتب عظيم رمزاً من رموز لبنان الخالدة.

أنطوانيت ياغي
مديرية الموازنة



للهواء على شرفة الريحاني طعم الشغف المر وطعم التاريخ يتجلّى في بيت عريق عرف كيف يحفظ أسرار حزنه وأسرار ماضيه. لم نتخيّل أن زيارتنا للسيدة سميرة الريحاني وهي التي عوّدتنا وكافّة فريق عمل AMIDEAST السهر على حاجات موظّفي وزارة المال من طلاب اللغة الإنكليزية، أنّ في الضيافة كرم من نوع آخر. كرم الحفظ والأرشفة وترتيب محفوظات كثيرة، عتيقة ليطّلع عليها الناس كل الناس في متحف صغير المساحة كبير القلب مرتّب بعناية وعلم ودراية.

يسحرنا المخمل القديم ورائحة الكتب والأواني الصغيرة والديماس المطرّز وثياب الرحلة الى اليمن وصور الملوك الصفراء وتصوّر جبران



للملامح الريحاني وتواقيع أمراء العرب وملوكهم على الرسائل العتيقة تستوي كلّها بأناقة في زوايا القناطر المعقودة على الذكرى. وتباغتنا المفاجأة ونحن نقيس الحنين والجهد المبذول بتواضع ومحبّة وصمت.

ومع عود الريحاني الى ذاكرة لبنان الحضاريّة بأيدي سميرة وأمين الريحاني، عدنا نحن من رحلتنا لنعيد قراءة أديبٍ ومفكّرٍ وقفنا على بلاطة شرفته مصّوبين وجهنا نحو صنين، مصلين صلاة الأمل.

لمياء المبيض بساط

جديد المكتبة المالية

١-المقتطفات الصحفية

أطلقت المكتبة المالية في كانون الثاني ٢٠٠١ خدمة جديدة يستفيد منها موظفو وزارة المالية، المقتطفات الصحفية، وهي عبارة عن خلاصة مقالات موزعة على مواضيع مختلفة: الاقتصاد، المالية، التجارة، الصناعة، الزراعة ومتفرقات، وقد تم ترتيبها بحسب أهميتها. ترسل لائحة بعناوين المقالات أسبوعياً إلى مدراء المالية.

في الوقت نفسه، جرى العمل في المكتبة على دراسة رأي الأشخاص المهتمين لمعرفة تعليقاتهم واقتراحاتهم حول هذه الخدمة.

"إنها مبادرة جيدة وأنا غالباً ما ألجأ إلى استعمال المعلومات المرسلة" – السيد ماريو منصور – وحدة التحليل الضريبي في مديرية الواردات.

"هذه مبادرة جيدة وفكرة جديدة، تساعدنا في عملنا وتسمح لنا بمتابعة أهم الأحداث على الصعيد المالي والاقتصادي، لا سيما مع حجم العمل الحالي ليس لدينا المتسع من الوقت لمتابعة الأخبار" – السيدة موني الخوري – مديرية الخزينة والدين العام.

أما السيد رباح الماريني، فهو يرى أن التقرير بالمقالات ينبغي أن يكون بمزيد من الدقة والخصوصية أي أن يرتكز على المواضيع التي تهم مديرية المحاسبة العامة.

يعتبر السيد سركيس صقر – رئيس دائرة ضريبة الدخل في مديرية الواردات– أنها مبادرة إيجابية وهو يشجع الأشخاص المسؤولين عن هذه الخدمة على متابعة هذا النشاط البناء.

أكد السيد منير وهبة – المكتب الإقليمي في صيدا – دائرة ضريبة الدخل – من جهته أن تقديم هذه الخدمة في المعهد المالي بغاية الإفادة وهو يسمح إلى الموظفين بمتابعة المستجدات، وسوف ينعكس ذلك على إنتاجية المراقبين بإعطائهم فرصة التثقف والتقدم.

وفي رسالة وجهها السيد أنطوان معوض – المجلس الأعلى للجمارك– إلى المعهد المالي تاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠١، شكر المرسل المعهد على هذه المبادرة وأكد أن هذا العمل سيفسح حتماً مجالات جديدة أمام الباحثين والمستعملين، وان ترتيب المواضيع يساعد أيضاً على إغناء المكتبة.

٢-شرائط الفيديو:

جديد في المكتبة المالية:"شرائط الفيديو"

تتوفر لائحة بالشرائط الموجودة، تتضمن مجموعة من عناوين المؤتمرات ودورات التدريب التي تنظم في المعهد المالي. يمكن مراجعة هذه اللائحة للاستفادة من هذه الخدمة وانتقاء المواضيع التي تهمكم لتطلبوا من ثم تسجيل الشرائط التي ترغبون مشاهدتها.

٣-مساحة الإنترنت:



وسعت المكتبة المالية مساحة الإنترنت على أثر طلب زوار الشبكة المتزايدين، فأضافت أربعة أجهزة كمبيوتر جدد للبحوث ولاستعمال الأقراص المدمجة. نذكر أن الاطلاع على شبكة الإنترنت ما زال مجاني لموظفي وزارة المال أما للطلاب والباحثين فالاطلاع مجاني لمدة ٣ ساعات (٢٠٠٠ ل. ل. لكل ساعة إضافية) وقد أصبح هذا القسم من المكتبة المالية من أهم دوافع زيارة المكتبة...

٤-جديد المكتبة المالية:

* التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت : دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية / د.طوني ميشال عيسى .– بيروت : المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠١
* ضرائب الدخل والثروة والإنفاق في لبنان / د. المرسي السيد حجازي – بيروت: الدار الجمعية، ٢٠٠٠
* تدقيق البيانات المالية: تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية / داوود يوسف صبح – بيروت: مطبعة صادر، ١٩٩٩
* منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي، لبنان ومنظمة التجارة العالمية، / د. المرسي السيد حجازي – بيروت: الدار الجامعية، ٢٠٠١
* تقييم سياسات الضرائب في الأقطار العربية .– الكويت : المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٠
* المواضيع الأساسية في القانون الإداري العام / جورج سعد – بيروت: الجامعة اللبنانية، ٢٠٠١
* مجموعة القانون الإداري العام ثلاثة أجزاء / يوسف سعد الله الخوري .– بيروت : المنشورات الحقوقية صادر، ١٩٩٩
* تقرير مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية لدعم التنمية في جنوب لبنان .– بيروت : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١

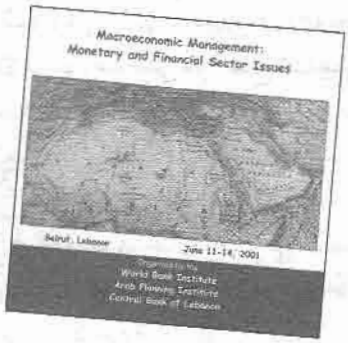
* دليل الإنترنت للعالم العربي .- بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٠

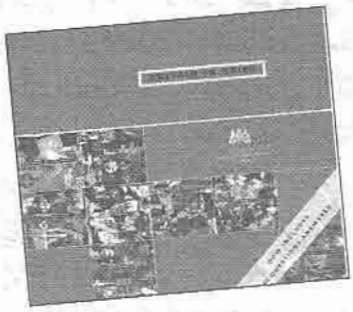
* Direction of Trade Statistics Quarterly - International Monetary Fund: Washington 01/03/2001
* Government Finance Statistics Yearbook - International Monetary Fund - Washington - 2000
* Survey of economic and social developments 1999-2000 .- ESCWA
* The Tax System of the U.K. - Foreign and Commonwealth Office London - 2000
* Emerging Lebanon 2001: the Annual Business Economic and Political Review - 2000
* Employment and unemployment in Lebanon 2000 .- Beirut : Madma, 2000
* International economic policy review. Volume 2 .- International Monetary Fund,2000
* International Financial Statistics - International Monetary Fund - 2001
* A dictionary of national accounts terms -Economic and Social Commission for Western Asia - 2001

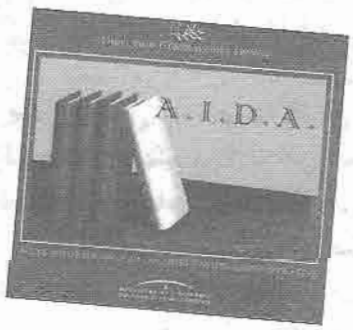


اقراص مدمجة جديدة **CD-ROM**

-Macroeconomic Management : Monetary and Financial sector Issues
-Britain in Brief
- Accès Informatisé à la Documentation Administrative







نشرة صادرة عن المعهد المالي

هاتف: ٤٢٥١٦٨ (٠١) ٤٢٥١٦٩ (٠١)

فاكس: ٤٢٦٨٦٠ (٠١)

تحرير: هلا قمبريس

إشراف: لمياء المبيّض بساط

تصوير: أحمد حصري، دالاتي ونهرا، Int'l pictures وغيرهم

حياة الوزارة واخمارك: دعد بيسار غلاييني وهلا قمبريس

تنفيذ وإخراج: **JAMIS** creation house 01 334337(tel/fax)

شارك في التحرير: إميل ديراني، سهى مقدم، شوقي حمد، نبيل يموت، جيد بغداش، حياة نادر، ماريا نلبتدان، مازن بدر الدين، شادي أبو شقرا، حسن حمدان، رانيا الهبر، عليا عباس، كارلوس عريضة، أسامة البابا، محمد عيسى، بيجان آزاد، رغدة جابر، ميشلا رزق، وفريق العمل في المعهد المالي

SGBL
بنك سوسيته جنرال في لبنان